

مَكْرِفَةُ السُّعُوفِ
مَبْنِي عَلَى الرُّقْبَةِ الصُّعُوفِ
« فِي أَصُولِ الْفِقْهِ »

لَنَاظِمِهَا بِمَجْدِ الْعِلْمِ فِي قَطْرِه
سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ السَّنْقِطِي

رَاجِعُهُ وَصَحِّحَ مَسْنَهُ وَضَبَطَهُ
الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ وَلَدُ سَيِّدِي وَلَدُ صَبِيبِ السَّنْقِطِي

النَّاشِرُ

مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ خُزُرُ الْفَائِزِي

تَوْزِيْعُ

دَارُ الْمَنَارَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

حقوق الطبع محفوظة للنّاشِر

محمد محمود محمد (الخضر الفايحي)

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

ح) محمد محمود الخضر القاضي، ١٤١٥ هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

الشنقيطي، عبدالله بن الحاج إبراهيم

مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود في أصول الفقه.

... ٥ ١ سم

ردمك: ٢ - ٣ - ٩٠٦١ - ٩٩٦٠

١ - أصول الفقه أ - العنوان

١٥/١٩١٣

ديوي ٢٥١

رقم الإيداع: ١٥/١٩١٣

ردمك: ٢ - ٣ - ٩٠٦١ - ٩٩٦٠



هاتف: ٦٦٣٦٥٢ - فاكس: ٦٦٣٢٢٨ - المستودع: ٦٦٧٥٨٦٤
جدة ٢١٤٣١. ص. ب. ١٢٥٠ - المملكة العربية السعودية

دار للنشر
والطباعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

وبعد فهذا متن مراقي السُّعود مضبوطاً حسب الإمكان وقد كنت قرأته أولاً على النسخة القديمة الحجرية التي هي أصحُّ النسخ التي كانت موجودة قبل الطباعة حيث إنها مصححة كما ينبىء عن ذلك ما على هوامشها من التصويبات، وقد كنت أتحرى المحافظة على تصحيح المتن أوان قراءتي للنظم، ثم إني الآن اعتمدت في ضبط النص على نسخة خطية مصححة على شيخنا الشيخ محمد عبد الله بن الصديق وعلى حواشيها تعاليق منه تنبىء باهتمامه بتصحيحها وفي آخرها كتب ناسخها: والنسخة الأم نسخة ممتازة بخط العلامة الفقيه الأصولي اللغوي المحدث الشاعر الأديب الزاهد الشيخ محمد عبد الله بن الصديق، وقد خالفته في ضبط كلمة في آخر المقدمة في قول المؤلف:

فليس يُجزى من له يُقدِّم

ولا عليه دون حظر يُقدِّم

فقوله دون حظر يقدم، شكلت في النسخة المذكورة

يُقَدَّم بالبناء للمفعول، والذي تَبَيَّن لي أنها يُقَدَّم بالبناء للفاعل بعود الضمير الفاعل على (من) الموصولة في قوله: فليس يجرى (من)، وكذلك إذا خالف ما في النسخة الحجرية فإني غالباً أَعْتَمَد على ما فيها، وقد كتب الشيخ محمد عبد الله في آخر النسخة أن ناسخها قرأها عليه قراءة مجودة متصفة بالتحقيق والتدقيق، ولذلك اعتمدت عليها بعد الله لثقتي في الشيخ محمد عبد الله، وإنما حاولت تصحيح هذا المتن لما رأيته من الأغلاط الكثيرة المخلة بالمعنى في المتن الملحق بالنسخة المطبوعة في الرياض من شرح الشيخ محمد الأمين بن أحمد زيدان لمراقى السعود. والله أرجو أن ينفع به القارئ والمقرئين إنه على كل شيء قدير وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

محمد ولد سيدي ولد حبيب

مكة المكرمة ١٤/٧/١٤١٤هـ

الشنقيطي



- ١ - يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ارْتَسَمَا
سُمِّيَ لَهُ وَالْعَلَوِيُّ الْمُتَمِّي
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَفَاضَا
مِنَ الْجَدِّ الَّذِي دُهِوراً غَاضَا
- ٣ - وَجَعَلَ الْقُرُوعَ وَالْأُصُولَا
لِمَنْ يَرُومُ نَيْلَهَا مَخْصُولَا
- ٤ - وَشَادَ ذَا الدِّينِ بِمَنْ سَادَ الْوَرَى
فَهُوَ الْمُجَلِّي وَالْوَرَى إِلَى وَرَا
- ٥ - مُحَمَّدٍ مُنِيرِ الْقُلُوبِ
وَكَاشِفِ الْكَرْبِ لَدَى الْكُرُوبِ
- ٦ - صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا
وَالِهِ وَمَنْ لِيَشْرَعِهِ انْتَمَى
- ٧ - هَذَا وَحِينَ قَدْ رَأَيْتُ الْمَذْهَبَا
رُجْحَانَهُ لَهُ الْكَثِيرُ ذَهَبَا

- ٨ - وما سِوَاهُ مِثْلُ عَنَقَا مُغْرِبِ
 فِي كُلِّ قُطْرٍ مِنْ نَوَاحِي الْمَغْرِبِ
- ٩ - أَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ مِنْ أَصُولِهِ
 مَا فِيهِ بَغِيَّةٌ لِذِي فُصُولِهِ
- ١٠ - مُنْتَبِذاً عَنْ مَقْصَدِي مَا ذُكِرَا
 لَدَى الْفُنُونِ غَيْرِهِ مُحَرَّرَا
- ١١ - سَمَّيْتُهُ مَرَاقِي السُّعُودِ
 لِمُبْتَغِي الرُّقْيِ وَالصُّعُودِ
- ١٢ - أَسْتَوْهَبُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَدْدَا
 وَنَفْعَهُ لِلْقَارِئِينَ أَبَدَا

مقدمة

- ١٣ - أَوَّلُ مَنْ أَلْفَهُ فِي الْكُتُبِ
 مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ الْمُطَّلِبِي
- ١٤ - وَغَيْرُهُ كَانَ لَهُ سَالِيْقُهُ
 مِثْلُ الَّذِي لِلْعُزْبِ مِنْ خَلِيقُهُ
- ١٥ - الْأَخْكَامُ وَالْأَدِلَّةُ الْمَوْضُوعُ
 وَكَوْنُهُ هَذَا فَقَطْ مَسْمُوعُ

كتاب أصول الفقه

- ١٦ - أَصُولُهُ دَلَائِلُ الْإِجْمَالِ
وَطُرُقُ التَّرْجِيحِ قَيْنُ تَالِ
١٧ - وَمَا لِلْإِجْتِهَادِ مِنْ شَرْطٍ وَضَحِ
وَيُطْلَقُ الْأَصْلُ عَلَى مَا قَدْ رَجَحَ

فصل

- ١٨ - وَالْفَرْعُ حُكْمُ الشَّرْعِ قَدْ تَعَلَّقَا
بِصِفَةِ الْفِعْلِ كَنَذِبٍ مُطْلَقَا
١٩ - وَالْفِقْهُ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ
لِلشَّرْعِ وَالْفِعْلِ نَمَاهَا النَّامِي
٢٠ - أَدِلَّةُ التَّفْصِيلِ مِنْهَا مُكْتَسَبٌ
وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاحِ فِيمَا قَدْ ذَهَبَ
٢١ - قَالَ كُلُّ مَنْ أَهْلُ الْمَنَاحِي الْأَرْبَعَةِ
يَقُولُ لَا أَذْرِي فَكُنْ مُتَّبِعَهُ
٢٢ - كَلَامُ رَبِّي إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا
يَصِحُّ فِعْلًا لِلْمُكَلَّفِ اعْلَمَا
٢٣ - مَنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِهِ مُكَلَّفٌ
فَذَاكَ بِالْحُكْمِ لَدِينِهِمْ يُعْرِفُ

- ٢٤- قد كُلفَ الصَّبي على الذي اغتَمي
بغيرِ ما وجِبَ والمُحرَّم
٢٥- وهو إلزامُ الَّذي يَشُقُّ
أو طَلَبُ فاءَ بِكُلِّ خَلْقٍ
٢٦- لِكِنَّهُ لَيْسَ يُفِيدُ فَرَعاً
فلا تَضِقْ لِفَقْدِ فَرْعٍ ذَرَعاً
٢٧- والحُكْمُ ما به يَجِيءُ الشَّرْعُ
وأَصْلُ كُلِّ ما يَضُرُّ المَنْعُ
٢٨- دُو فَتْرَةٌ بالفَرْعِ لا يُرَاعِ
وفي الأُصولِ بينهم نِزاعُ
٢٩- ثُمَّ الخِطَابُ المُقْتَضِي لِلْفِعْلِ
جَزْماً فإِيجَابٌ لَدَى ذِي النُّقْلِ
٣٠- وَغَيْرُهُ التَّدْبُ وما التَّرْكُ طَلَبُ
جَزْماً فَتَحْرِيْمٌ لَهُ الإِثْمُ انتَسَبَ
٣١- أَوْ لا مَعَ الخُصُوصِ أَوْ لا فِعْ ذَا
خِلَافَ الأَوَّلَى وَكَرَاهَةٌ خُذَا
٣٢- لِذَاكَ وَالْإِبَاحَةُ الخِطَابُ
فِيهِ اسْتَوَى الفِعْلُ وَالْإِجْتِنَابُ

٣٣ - وما مِنَ البراءَةِ الْأُضْلِيَّةِ
قد أَخَذَتْ فَلَيْسَتْ الشَّرْعِيَّةُ

٣٤ - وَهِيَ وَالْجَوَازُ قد تَرَادَفَا
فِي مُطْلَقِ الْإِذْنِ لَدَى مَنْ سَلَفَا

٣٥ - وَالْعِلْمُ وَالْوُسْعُ عَلَى الْمَعْرُوفِ
شَرْطُ يَعْنِي كُلَّ ذِي تَكْلِيفِ

٣٦ - ثُمَّ خِطَابُ الْوَضْعِ هُوَ الْوَارِدُ
بِأَنَّ هَذَا مَانِعٌ أَوْ فَاسِدٌ

٣٧ - أَوْ ضِدُّهُ أَوْ أَنَّهُ قد أَوْجَبَا
شَرْطاً يَكُونُ أَوْ يَكُونُ سَبَبَا

٣٨ - وَهُوَ مِنَ ذَاكَ أَعْمٌ مُطْلَقَا
وَالْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ قد تَوَافَقَا

٣٩ - كَالْحَثِّ وَاللَّازِمِ مَكْتُوبٍ وَمَا
فِيهِ اشْتِبَاهٌ لِلْكَرَاهَةِ انْتَمَى

٤٠ - وَلَيْسَ فِي الْوَاجِبِ مِنْ نَوَالٍ
عِنْدَ انْتِفَاءِ قَضْدِ الْاِمْتِنَالِ

٤١ - فِيمَا لَهُ النَّيَةُ لَا تُشْتَرَطُ
وغير ما ذَكَرْتُهُ فغَلَطُ

- ٤٢ - وَمِثْلُهُ التُّرْكُ لِمَا يُحَرِّمُ
 من غير قَضْدٍ ذَا نَعَمٍ مُسَلِّمٌ
- ٤٣ - فَضِيلَةٌ وَالنَّدْبُ وَالَّذِي اسْتُحِبَّ
 تَرَادَفَتْ ثُمَّ التَّطَوُّعُ انْتُخِبَ
- ٤٤ - رَغِيبَةٌ مَا فِيهِ رَغَبُ النَّبِيِّ
 بِذِكْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ جُوبِي
- ٤٥ - أَوْ دَامَ فِعْلُهُ بِوَضْفِ النَّفْلِ
 وَالنَّفْلُ مِنْ تِلْكَ الْقِيُودِ أَخْلٍ
- ٤٦ - وَالْأَمْرُ بِلِ أَعْلَمَ بِالصَّوَابِ
 فِيهِ نَبِيُّ الرُّشْدِ وَالصَّوَابِ
- ٤٧ - وَسُئِلَ مَا أَخْمَدُ قَدْ وَاظَبَا
 عَلَيْهِ وَالظُّهُورُ فِيهِ وَجَبَا
- ٤٨ - وَيَغْضُفُهُمْ سَمَّى الَّذِي قَدْ أَكْدَا
 مِنْهَا بِوَاجِبٍ فُخِذَ مَا قِيدَا
- ٤٩ - وَالنَّفْلُ لَيْسَ بِالشَّرْعِ يَجِبُ
 فِي غَيْرِ مَا نَظَّمَهُ مُقَرَّبُ
- ٥٠ - قِفْ وَاسْتَمِعْ مَسَائِلًا قَدْ حَكَمُوا
 بِأَنْهَا بِالْإِبْتِدَاءِ تَلْزَمُ

٥١ - صَلَاتُنَا وَصَوْمُنَا وَحُجُّنَا
وَعُمْرَةٌ لَنَا كَذَا اغْتِكَافُنَا

٥٢ - طَوَافُنَا مَعَ اِتِّمَامِ الْمُفْتَدِي
فِي لَزْمِ الْقَضَا بِقَطْعِ عَامِدِ

٥٣ - مَا مِنْ وَجُودِهِ يَجِيءُ الْعَدَمُ
وَلَا لُزُومَ فِي انْعِدَامِ يُغْلَمُ

٥٤ - بِمَانِعٍ يَمْنَعُ لِلدَّوَامِ
وَالْإِبْتِدَا أَوْ آخِرِ الْأَقْسَامِ

٥٥ - أَوْ أَوَّلِ فَقَطَّ عَلَى نِزَاعِ
كَالطَّوْلِ الْاِسْتِبْرَاءِ وَالرَّضَاعِ

٥٦ - وَلَا زَمَ مِنْ انْعِدَامِ الشَّرْطِ
عَدَمُ مَشْرُوطِ لَدَى ذِي الضَّبْطِ

٥٧ - كَسَبَبٍ وَذَا الْوَجُودُ لَا زَمَ
مِنْهُ وَمَا فِي ذَاكَ شَيْءٌ قَائِمٌ

٥٨ - وَاجْتِمَاعِ الْجَمِيعِ فِي النُّكَاحِ
وَمَا هُوَ الْجَالِبُ لِلنَّجَاحِ

٥٩ * - وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجَ
وَصِيغَةٌ دَلِيلُهَا فِي الْمُنتَهَجِ

٦٠ - وَمَعَ عِلَّةٍ تَرَادَفَ السَّبَبُ
وَالْفَرْقُ بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ قَدْ ذَهَبَ

٦١ - شَرَطُ الْوُجُوبِ مَا بِهِ تُكَلَّفُ
وَعَدَمُ الطَّلَبِ فِيهِ يُعْرَفُ

٦٢ - مَثَلُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالنَّقَاءِ
وَكِبْلُوغِ بَعْثِ الْأَنْبِيَاءِ

٦٣ - وَمَعَ تَمَكُّنٍ مِنَ الْفِعْلِ آدَا
وَعَدَمُ الْعَقْلَةِ وَالنَّوْمِ بَدَا

٦٤ - وَشَرَطُ صِحَّةٍ بِهِ اعْتِدَادُ
بِالْفِعْلِ مِنْهُ الطَّهْرُ يُسْتَفَادُ

٦٥ - وَالشَّرْطُ فِي الْوُجُوبِ شَرْطٌ فِي الْأَدَا
وَعَزْوُهُ لَلاتِّفَاقِ وَجَدَا

٦٦ - وَصِحَّةٌ وَفَاقُ ذِي الْوَجْهَيْنِ
لِلشَّرْعِ مُطْلَقاً بِدُونِ مَيْنِ

٦٧ - وَفِي الْعِبَادَةِ لَدَى الْجَمْهُورِ
أَنْ يَسْقُطَ الْقَضَا مَدَى الدُّهُورِ

٦٨ - يُبْنَى عَلَى الْقَضَاءِ بِالْجَدِيدِ
أَوْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لَدَى الْمُجِيدِ

٦٩ - وَهِيَ وَفَائِدَةُ لِنَفْسِ الْأَمْرِ
أَوْ ظَنُّ مَأْمُورٍ لَدَى ذِي خُبَرٍ

٧٠ - بِصِحَّةِ الْعَقْدِ يَكُونُ الْأَثَرُ
وَفِي الْفَسَادِ عَكْسُ هَذَا يَظْهَرُ

٧١ - إِنْ لَمْ تَكُنْ حَوَالَةَ أَوْ تَلَفٌ
تَعَلَّقَ الْحَقُّ وَنَقَصٌ يُؤَلَفُ

٧٢ - كِفَايَةُ الْعِبَادَةِ الْإِجْزَاءُ
وَهِيَ أَنْ يَسْقُطَ الْاِقْتِضَاءُ

٧٣ - أَوْ السَّقُوطُ لِلْقَضَا وَذَا أَخَصَّ
مِنْ صِحَّةٍ إِذْ بِالْعِبَادَةِ يُخَصَّ

٧٤ - وَالصُّحَّةُ الْقَبُولُ فِيهَا يَدْخُلُ
وَيَغْضُهُمْ لِلاِسْتِوَاءِ يَنْقَلُ

٧٥ - وَخُصَّصَ الْإِجْزَاءُ بِالْمَطْلُوبِ
وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَكْتُوبِ

٧٦ - وَقَابِلِ الصُّحَّةِ بِالْبُطْلَانِ
وَهُوَ الْفَسَادُ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ

٧٧ - وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فَالْفَسَادُ
مَا نَهَيْتُهُ لِلْوُضْفِ يُسْتَفَادُ

٧٨- فعل العبادۃ بِوَقْتٍ عَيْنَا

شَرَعًا لَهَا بِاسْمِ الْأَدَاءِ قُرْنَا

٧٩- وَكَوْنُهُ بِفِعْلِ بَعْضٍ يَخْصُلُ

لِعَاضِدِ النَّصِّ هُوَ الْمُعَوَّلُ

٨٠- وَقِيلَ مَا فِي وَقْتِهِ أَدَاءٌ

وَمَا يَكُونُ خَارِجًا قِضَاءً

٨١- وَالْوَقْتُ مَا قَدَّرَهُ مَنْ شَرَعَا

مِنْ زَمَنِ مُضَيَّقًا مُوسَّعًا

٨٢- وَضِدُّهُ الْقَضَاءُ تَدَارَكَ أَلَمَّا

سَبَقَ الَّذِي أَوْجَبَهُ قَدْ عَلِمَا

٨٣- مِنْ الْأَدَاءِ وَاجِبٌ وَمَا مُنِيعٌ

وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْجَوَازُ قَدْ سَمِعَ

٨٤- وَاجْتَمَعَ الْأَدَاءُ وَالْقَضَاءُ

وَرُبَّمَا يَنْفَرِدُ الْأَدَاءُ

٨٥- وَانْتَفَى فِي الثَّقَلِ وَالْعِبَادَةِ

تَكْرِيرُهَا لَوْ خَارِجًا إِعَادَةً

٨٦- لِلْعُذْرِ وَالرَّخْصَةِ حُكْمٌ غَيْرًا

إِلَى سُهُولَةٍ لِلْعُذْرِ قُرْنَا

٨٧ - مَعَ قِيَامِ عِلَّةِ الْأَصْلِيِّ ،
وَعَنْهَا عَزِيمَةُ النَّبِيِّ

٨٨ - وَتِلْكَ فِي الْمَأْذُونِ جَزْماً تَوَجَدُ
وَعَنْهُ فِيهِ لَهُمْ تَرَدُّدُ

٨٩ - وَرُبَّمَا تَجِي لِمَا أُخْرِجَ مِنْ
أَضَلِّ بِمُطْلَقِ امْتِنَاعِهِ قِمْنِ

٩٠ - وَمَا بِهِ لِلْخَبَرِ الْوَصُولُ
بِنَظَرٍ صَحَّ هُوَ الدَّلِيلُ

٩١ - وَالنَّظَرُ الْمُوَصِّلُ مِنْ فِكْرٍ إِلَى
ظَنْ بِحُكْمٍ أَوْ لِعِلْمٍ مُسَجَّلٍ ،

٩٢ - الْإِدْرَاكُ مِنْ غَيْرِ قَضَا تَصَوُّرُ
وَمَعَهُ تَضَدِّيقُ وَذَا مُشْتَهَرُ

٩٣ - جَازِمُهُ دُونَ تَغْيِيرِ عِلْمِ
عِلْماً وَغَيْرُهُ اعْتِقَادُ يَنْقَسِمُ

٩٤ - إِلَى صَحِيحٍ إِنْ يَكُنْ يُطَابِقُ
أَوْ فَاسِدٍ إِنْ هُوَ لَا يَوَافِقُ

٩٥ - وَالْوَهْمُ وَالظَّنُّ وَشَكُّ مَا اخْتَمَلَ
لِرَاجِحٍ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ مَا اغْتَدَلَ

٩٦ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ يَخْتَلِفُ
جَزْماً وَبَعْضُهُمْ بِنَفْيِهِ عُرِفَ

٩٧ - وَإِنَّمَا لَهُ لَدَى الْمُحَقِّقِ
تَفَاوُتٌ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ

٩٨ - لِمَا لَهُ مِنْ اتِّحَادٍ مِنْحَتِمٍ
مَعَ تَعَدُّدٍ لِمَعْلُومٍ عُلِمَ

٩٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ الزَّيْدُ وَالتَّقْصَانُ
هَلْ يَنْتَمِي إِلَيْهِمَا الْإِيمَانُ

١٠٠ - وَالْجَهْلُ جَا فِي الْمَذْهَبِ الْمَحْمُودِ
هُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ

١٠١ - زَوَالَ مَا عُلِمَ قُلُوبُ نَسِيَانٍ
وَالْعِلْمُ فِي السَّهْوِ لَهُ اكْتِنَانُ

١٠٢ - مَا رَبُّنَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَسَنٌ
وغيرُهُ الْقَبِيحُ وَالْمُسْتَهْجَنُ

١٠٣ - هَلْ يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى ذِي الْعُذْرِ
كَحَائِضٍ وَمُمْرِضٍ وَسَفَرٍ

١٠٤ - وَجُوبُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ رَجَحٌ
وَضَعْفُهُ فِيهِ لَدَيْهِمْ وَضَحٌ

١٠٥ - وَهُوَ فِي وَجُوبٍ قَضَدٍ لِلأَدَا

أَوْ ضِدِّهِ لِقَائِلٍ بِهِ بَدَا

١٠٦ - وَلَا يُكَلِّفُ بَغَيْرِ الْفِعْلِ

بَاعِثُ الْأَنْبِيَا وَرَبُّ الْفَضْلِ

١٠٧ - فَكَفَّنَا بِالنَّهْيِ مَطْلُوبُ النَّبِيِّ

وَالْكَفُّ فِعْلٌ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ

١٠٨ - لَهُ قُرُوعٌ ذِكْرَتْ فِي الْمَنْهَجِ

وَسَرْدُهَا مِنْ بَعْدِ ذَا الْبَيْتِ يَجِي

١٠٩ - مِنْ شُرْبٍ أَوْ خِيَطِ ذَكَاةٍ فَضْلٍ مَا

وَعَمَدٍ رَسَمٍ شَهَادَةٍ وَمَا

١١٠ - عَطَّلَ نَاطِرٌ وَذُو الرَّهْنِ كَذَا

مُفَرِّطٌ فِي الْعَلْفِ فَاذِرِ انْمَاخِذَا

١١١ - وَكَأَلَّتِي رُدَّتْ بِعَيْنٍ وَعَدِمَ

وَلَيْثُهَا وَشَبَّهَهَا مِمَّا عَلِمَ

١١٢ - وَالْأَمْرُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَدْ تَعَلَّقَا

بِالْفِعْلِ لِلْإِعْلَامِ قَدْ تَحَقَّقَا

١١٣ - وَبَعْدُ لِلْإِلْزَامِ بِسْتِمْرٍ

حَالَ التَّلَبُّسِ وَقَوْمَ فَرُّوَا

١١٤ - فَلَيْسَ يُجْزَى مَنْ لَهُ يُقَدَّمُ
وَلَا عَلَيْهِ دُونَ حَظِّهِ يُقَدَّمُ

١١٥ - وَذَا التَّعَبُّدُ وَمَا تَمَحَّضَا
لِلْفِعْلِ فَالتَّقْدِيمُ فِيهِ مَرْتَضَى

١١٦ - وَمَا إِلَى هَذَا وَهَذَا يَنْتَسِبُ
فَفِيهِ خَلْفٌ دُونَ نَصٍّ قَدْ جُلِبَ

١١٧ - وَقَالَ إِنَّ الْأَمْرَ لَا يُوجَّهُ
إِلَّا لَدَى تَلَبُّسٍ مُنْتَبِهٍ

١١٨ - فَالْلُومُ قَبْلَهُ عَلَى التَّلَبُّسِ
بِالْكَفِّ وَهِيَ مِنْ أَدَقِّ الْأُسُسِ

١١٩ - وَهِيَ فِي فَرْضِ الْكِفَايَةِ فَهَلْ
يَسْقُطُ الْأَثْمُ بِشُرُوعٍ قَدْ حَصَلَ

١٢٠ - لِلَامْتِثَالِ كَلَّفَ الرَّقِيبُ
فَمُوجِبٌ تَمَكُّنًا مُصِيبٌ

١٢١ - أَوْ بَيِّنَهُ وَالْإِبْرَاقَ لَا تَرَدُّدَا
شَرْطُ تَمَكُّنٍ عَلَيْهِ انْفِقَدَا

١١٢ - عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ يَجُوزُ وَيَقَعُ
مَعَ عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ بِالَّذِي امْتَنَعَ

١٢٣ - فِي عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ كَالْمَأْمُورِ
فِي الْمَذْهَبِ الْمُحَقِّقِ الْمَنْصُورِ

كِتَابُ الْقُرْآنِ وَمَبَاحِثُ الْأَقْوَالِ

١٢٤ - لَفْظُ مُنْزَلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ
لَأَجْلِ الْأَعْجَازِ وَلِلتَّعَبُدِ

١٢٥ - وَلَيْسَ لِلْقُرْآنِ تُغْزِيُ الْبَسْمَلَةِ
وَكَوْنُهَا مِنْهَا الْخِلَافِي نَقْلُهُ

١٢٦ - وَبَعْضُهُمْ إِلَى الْقِرَاءَةِ نَظَرُ
وَذَاكَ لِلْوِفَاقِ رَأْيٍ مُعْتَبَرُ

١٢٧ - وَلَيْسَ مِنْهُ مَا بِالْأَحَادِ رُوي
فَلِلْقِرَاءَةِ بِهِ نَفْيٌ قَوِي

١٢٨ - كَالِإِحْتِجَاجِ غَيْرِ مَا تَحْصُلَا
فِيهِ ثَلَاثَةٌ فَجَوْزُ مُسْجَلَا

١٢٩ - صِحَّةُ الْأَسْنَادِ وَوَجْهَ عَرَبِي
وَوَفْقُ خَطِّ الْأُمِّ شَرْطُ مَا أَبِي

١٣٠ - مِثْلُ الثَّلَاثَةِ وَرَجَّحَ النَّظَرُ
تَوَاتُرَ لَهَا لَدَى مَنْ قَدْ غَبَرَ

١٣١ - تَوَاتَرَ السَّبْعُ عَلَيْهِ اجْمَعُوا
وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَحْيِ حَشْوٌ يَقَعُ

١٣٢ - وَمَا بِهِ يُغْنَى بِلاَ دَلِيلِ
غَيْرُ الَّذِي ظَهَرَ لِلْعُقُولِ

١٣٣ - وَالنَّقْلُ بِالْمُنْضَمِّ قَدْ يُفِيدُ
لِلْقَطْعِ وَالْعَكْسُ لَهُ بَعِيدُ

فصل المنطوق والمفهوم

١٣٤ - مَعْنَى لَهُ فِي الْقَضْدِ قُلْ تَأْصُلُ
وَهُوَ الَّذِي اللفظ به يُسْتَعْمَلُ

١٣٥ - نَصٌّ إِذَا أَفَادَ مَا لَا يَخْتَمِلُ
غَيْراً وَظَاهِراً إِنَّ الْغَيْرَ اخْتِمِلْ

١٣٦ - وَالْكُلُّ مِّنْ ذَيْنَ لَهُ تَجَلَّى
وَيُطْلَقُ النَّصُّ عَلَى مَا دَلَّ

١٣٧ - وَفِي كَلَامِ الْوَحْيِ وَالْمَنْطُوقِ هَلْ
مَا لَيْسَ بِالصَّرِيحِ فِيهِ قَدْ دَخَلَ

١٣٨ - وَهُوَ دَلَالَةٌ أَقْضَاءٍ أَنْ يَدُلَّ
لَفْظٌ عَلَى مَا دُونَهُ لَا يَسْتَقِيلُ

١٣٩ - دَلَالَةُ اللَّزُومِ مِثْلُ ذَاتِ
إِشَارَةٍ كَذَلِكَ الْإِيمَاءَاتِ

١٤٠ - فَأَوَّلُ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لِمَا
لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ لَهُ قَدْ عَلِمَا

١٤١ - دَلَالَةُ الْإِيمَاءِ وَالتَّنْبِيهِ
فِي الْفَرْقِ تَقْصِدُ لَدَى ذَوِيهِ

١٤٢ - أَنْ يَفْرَنَ الْوَصْفُ بِحَكْمٍ إِنْ يَكُنْ
لِغَيْرِ عِلَّةٍ يَعْبَهُ مَنْ فَطُنَ

١٤٣ - وَغَيْرُ مَنْطُوقٍ هُوَ الْمَفْهُومُ
مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ قُلْ مَعْلُومُ

١٤٤ - يُسَمَّى بِتَنْبِيهِ الْخَطَابِ وَوَرَدَ
فَحَوَى الْخَطَابِ اسْمًا لَهُ فِي الْمَعْتَمَدِ

١٤٥ - إِعْطَاءُ مَا لِلْفِظَةِ الْمَسْكُوتَا
مِنْ بَابِ أُولَى نَفِيًّا أَوْ ثُبُوتَا

١٤٦ - وَقِيلَ ذَا فَحْوَى الْخَطَابِ وَالَّذِي
سَاوَى بِلُحْنِهِ دَعَاهُ الْمُحْتَذِي

١٤٧ - دَلَالَةُ الْوِفَاقِ لِلْقِيَاسِ
وَهُوَ الْجَلِي تَغْزِي لَدَى أَنْاسِ

- ١٤٨ - وَقِيلَ لِلْفَظِّ مَعَ الْمَجَازِ
وَعَزَّوْهَا لِلتَّنْقِيلِ ذُو جَوَازِ
- ١٤٩ - وَغَيْرُ مَا مَرَّ هُوَ الْمُخَالَفَةُ
ثُمَّ تَنْبِيهِ الْخَطَابِ خَالَفَةُ
- ١٥٠ - كَذَا دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ انْضَافًا
وَدَغٌ إِذَا السَّاكِتُ عَنْهُ خَافَا
- ١٥١ - أَوْ جَهْلَ الْحُكْمِ أَوْ النُّطْقِ انْجَلَبَ
لِلسُّؤْلِ أَوْ جَزِيٍّ عَلَى الَّذِي عَلَبَ
- ١٥٢ - أَوْ امْتِنَانٍ أَوْ وِفَاقِ الْوَاقِعِ
وَالْجَهْلِ وَالتَّأَكِيدِ عِنْدَ السَّامِعِ
- ١٥٣ - وَمُقْتَضَى التَّخْصِصِ لَيْسَ يَحْظُلُ
فَيْسًا وَمَا عُرِضَ لَيْسَ يَشْمُلُ
- ١٥٤ - وَهُوَ ظَرْفٌ عِلَّةٌ وَعَدَدٌ
وَمِنْهُ شَرْطٌ غَايَةٌ تُغْتَمَدُ
- ١٥٥ - وَالْحَضَرُ وَالصِّفَةُ مِثْلُ مَا عُلِمَ
مِنْ غَنَمٍ سَامَتْ وَسَائِمِ الْغَنَمِ
- ١٥٦ - مَغْلُوفَةُ الْغَنَمِ أَوْ مَا يُغْلَفُ
الْخُلْفُ فِي النَّفْيِ لَا يِي يُضَرَفُ

١٥٧ - أضعفها اللَّقْب وهو ما أُبي
من دُونِهِ نَظْمُ الْكَلَامِ الْعَرَبِي

١٥٨ - أَغْلَاهُ لَا يُرْشِدُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ
مَا لِمَنْطُوقٍ بِضَعْفٍ انْتَمَى

١٥٩ - فَالشَّرْطُ فَالْوَضْفُ، الَّذِي يَنَاسِبُ
فَمُطْلَقُ الْوَضْفِ الَّذِي يُقَارَبُ

١٦٠ - فَعَدَدٌ ثَمَّتَ تَقْدِيمٌ يَلِي
وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى التَّهْجِ الْجَلِيِّ

١٦١ - مِنْ لُطْفِ رَبِّنَا بِنَا تَعَالَى
تَوْسِيعُهُ فِي نَاطِقِنَا الْمَجَالَا

١٦٢ - وَمَا مِنْ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَى وَضِعُ
قُلْ لُغَةً بِالنَّقْلِ يَذَرِي مَنْ سَمِعَ

١٦٣ - مَذْلُولُهَا الْمَعْنَى وَلَفْظٌ مَفْرَدٌ
مُسْتَعْمَلٌ وَمُهِمَلٌ قَدْ يَوْجَدُ

١٦٤ - وَذُو تَرْكُوبٍ وَوَضِعُ التَّكْرِرِ
لِمُطْلَقِ الْمَعْنَى قَرِيبُ نَصَرَةٍ

١٦٥ - وَهِيَ لِلذَّهْنِ لَدَى ابْنِ الْخَاجِ
وَكَمْ إِمَامٍ لِلْخِلَافِ ذَاهِبٍ

١٦٦ - وَلَيْسَ لِلْمَعْنَى بِإِلَّا اخْتِيجَ
لَفْظٌ كَمَا لِشَارِحِ الْمُنْهَاجِ

١٦٧ - وَاللُّغَةُ الرَّبُّ لَهَا قَدْ وَضَعَا
وَعَزَّوْهَا لِلْإِصْطِلَاحِ سُمِعَا

١٦٨ - فَبِالإِشَارَةِ وَبِالتَّعْيِينِ
كَالطُّفْلِ فَهُمْ ذِي الْخَفَا وَالْبَيِّنِ

١٦٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ الْقَلْبُ وَالطَّلَاقُ
بِكَاسِقِنِي الشَّرَابِ وَالْعِتَاقُ

١٧٠ - هَلْ تَثْبُتُ اللَّغَةُ بِالْقِيَاسِ
وَالثَّلَاثُ الْفَرْقُ لَدَى أَنْاسِ

١٧١ - مَحَلُّهُ عِنْدَهُمُ الْمُشْتَقُّ
وَمَا عَدَاهُ جَاءَ فِيهِ الْوَفْقُ

١٧٢ - وَفَرْعُهُ الْمَبْنِيُّ خِفَّةُ الْكُلْفِ
فِيمَا بِجَامِعِ يَقْيِسُهُ السَّلْفُ

فصل في الاشتقاق

- ١٧٣ - والاشتقاق رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى لَفْظٍ وَأُطْلِقَ فِي الَّذِي تَأْصَلَا
- ١٧٤ - وفي المَعَانِي والأُصُولِ إشتَرَطَا تَنَاسِبًا بَيْنَهُمَا مُنْضَبِطَا
- ١٧٥ - لَا بُدَّ فِي الْمُشْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرٍ مُحَقَّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرٍ
- ١٧٦ - وَإِنْ يَكُنْ لِمُنْبِهِمْ فَقَدْ عُهُدَ مَطَّرِدًا وَعَئِيرُهُ لَا يَطَّرِدُ
- ١٧٧ - والجَبْدُ والجَذْبُ كَبِيرٌ وَيَرَى لِالْأَكْبَرِ الثَّلَمَ وَثَلْبًا مَنْ دَرَى
- ١٧٨ - والأَعْجَمِيُّ فِيهِ الْإِشْتِقَاقُ كَجَبْرئِيلَ قَالَهُ الْحُذَّاقُ
- ١٧٩ - كَذَا اِشْتِقَاقُ الْجَمْعِ مِمَّا أَفْرَدَا وَنَفْيُ شَرْطِ مَضَرٍ قَدْ عُهُدَا
- ١٨٠ - وعند فقد الوصف لا يُشْتَقُّ وَأَعْوَزَ الْمُعْتَزِلِيُّ الْحَقُّ
- ١٨١ - وحيثُ مَا ذُو الْإِسْمِ قَامَ قَدْ وَجَبَ وَفَرَعُهُ إِلَى الْحَقِيقَةِ انْتَسَبَ

- ١٨٢ - لَدَى بَقَاءِ الْأَضَلِّ فِي الْمَحَلِّ
بَحَسَبِ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْجُلِّ
- ١٨٣ - ثَالِثُهَا الْإِجْمَاعُ حَيْثُمَا طَرَا
عَلَى الْمَحَلِّ مَا مُنَاقِضًا يُرَى
- ١٨٤ - عَلَيْهِ يُبْنَى مَنْ رَمَى الْمُطْلَقَةَ
فَبَعْضُهُمْ نَفَى وَبَعْضٌ حَقَّقَهُ
- ١٨٥ - فَمَا كَسَارِقِ لَدَى الْمُؤَسَّسِ
حَقِيقَةُ فِي حَالَةِ التَّلَبُّسِ
- ١٨٦ - أَوْ حَالَةِ التُّطْقِ بِمَا جَاءَ مُسْتَنَدًا
وغيره الْعُمُومُ فِيهِ قَدْ بَدَا

فصل في الترادف

- ١٨٧ - وَذُو التَّرَادُفِ لَهُ حُضُورُ
وَقِيلَ لَا ثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ
- ١٨٨ - وَهَلْ يُفِيدُ الثَّالِ لِلتَّأْيِيدِ
كَالنَّفْيِ لِلْمَجَازِ بِالتَّوَكِيدِ
- ١٨٩ - وَلِلرَّدِيفَيْنِ تَعَاوُزٌ بَدَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ بَوَاحِدٍ تَعَبَّدَا

١٩٠ - وَبَغَضُهُمْ نَفْسِي الْوُقُوعِ أَبَدًا
وَبَغَضُهُمْ بَلَّغْتَيْنِ قَيِّدًا

١٩١ - دُخُولُ مَنْ عَجَزَ فِي الْإِحْرَامِ
بِمَا بِهِ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ

١٩٢ - أَوْ نِيَّةٍ أَوْ بِاللِّسَانِ يَقْتَدِي
وَالْخُلْفُ فِي التَّرْكِيبِ لَا فِي الْمُفْرَدِ

١٩٣ - إِنْ دَالَ قُرْآنٍ بِالْأَعْجَمِيِّ
جَوَازُهُ لَيْسَ بِمَذْهَبِيَّ

فصل المشترك

١٩٤ - فِي رَأْيِ الْأَكْثَرِ وَقُوعُ الْمُشْتَرَكِ
وَنَالَتْ لِلْمَنْعِ فِي الْوَحْيِ سَلَكُ

١٩٥ - إِطْلَاقُهُ فِي مَعْنَايِهِ مَثَلًا
مَجَازًا أَوْ ضِدًّا أَجَازَ الثُّبُلَا

١٩٦ - إِنْ يَخْلُ مِنْ قَرِينَةٍ فَمُجْمَلُ
وَبَغَضُهُمْ عَلَى الْجَمِيعِ يَخْمِلُ

١٩٧ - وَقِيلَ لَمْ يُجْزِهِ نَهْجُ الْعُرْبِ
وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لَضِدِّ السَّلْبِ

١٩٨ - وفي المَجَازَيْنِ أوِ المَجَازِ
وَضِدُّهُ الإِطْلَاقُ ذُو جَوَازٍ

فصل الحقيقة

١٩٩ - مِنْهَا التِّي لِلشَّرْعِ عَزْوُهَا عَقْلٌ
مُرْتَجِلٌ مِنْهَا وَمِنْهَا مُنْتَقِلٌ

٢٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ وَالْوُقُوعِ
لِهَا مِنَ الْمَأْثُورِ وَالْمَسْمُوعِ

٢٠١ - وَمَا أَفَادَ لِاسْمِهِ النَّبِيُّ
لَا الْوَضْعُ مُطْلَقاً هُوَ الشَّرْعِيُّ

٢٠٢ - وَرَبِّمَا أُطْلِقَ فِي الْمَأْذُونِ
كَالشُّرْبِ وَالْعِشَاءِ وَالْعِيدَيْنِ

فصل المجاز

٢٠٣ - فَمِنْهُ جَائِزٌ وَمَا قَدْ مَنَعُوا
وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا

٢٠٤ - مَاذَا اتَّحَادٍ فِيهِ جَاءَ الْمَحْمَلُ
وَلِلْعَلَّاقَةِ ظُهُورٌ أَوَّلُ

٢٠٥ - ثانيهما ما لَيْسَ بِالْمُفِيدِ
لِمَنْعِ الْإِنْتِقَالِ بِالتَّغْقِيدِ

٢٠٦ - وَحَيْثُما اسْتَحَالَ الْأَصْلُ يُنْتَقَلُ
إِلَى الْمَجَازِ أَوْ لِاقْرَبِ حَصَلِ

٢٠٧ - وَلَيْسَ بِالْغَالِبِ فِي اللُّغَاتِ
وَالْخُلْفُ فِيهِ لِابْنِ جَنِّي آتٍ

٢٠٨ - وَبَعْدَ تَخْصِيصِ مَجَازٍ فَيَلِي
الِإِضْمَارُ فَالْتَّفُلُ عَلَى الْمُعَوَّلِ

٢٠٩ - فَالِإِشْتِرَاكُ بَعْدَهُ النَّسْخُ جَرَى
لِكَوْنِهِ يُخْتَاطُ فِيهِ أَكْثَرُ

٢١٠ - وَحَيْثُما قَصِدُ الْمَجَازِ قَدْ غَلَبَ
تَغْيِيْنُهُ لَدَى الْقَرَّافِي مُنْتَخَبٌ

٢١١ - وَمَذْهَبُ النُّعْمَانِ عَكْسُ مَا مَضَى
وَالْقَوْلُ بِالِإِجْمَالِ فِيهِ مُرْتَضَى

٢١٢ - أَجْمَعَ إِنْ حَقِيقَةٌ ثُمَّ اثْبَاتُ
عَلَى التَّقْدُّمِ لَهُ الْأَثْبَاتُ

٢١٣ - وَهُوَ حَقِيقَةٌ أَوْ الْمَجَازُ
وَبِاعْتِبَارَيْنِ يَجِي الْجَوَازُ

- ٢١٤ - وَاللَّفْظُ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّرْعِيِّ
إِنْ لَمْ يَكُنْ فَمُطْلَقُ الْعُرْفِيِّ
- ٢١٥ - فَاللُّغَوِيُّ عَلَى الْجَلِيِّ وَلَمْ يَجِبْ
بَحْثُ عَنِ الْمَجَازِ فِي الَّذِي انْتُخِبَ
- ٢١٦ - كَذَاكَ مَا قَابِلٌ ذَا اغْتِلَالٍ
مِنَ التَّأَصُّلِ وَالِاسْتِقْلَالِ
- ٢١٧ - وَمِنْ تَأْسُّسِ غُمُومٍ وَبَقَا
الْإِفْرَادُ وَالْإِطْلَاقُ مِمَّا يُنْتَقَى
- ٢١٨ - كَذَاكَ تَرْتِيبٌ لِإِجَابِ الْعَمَلِ
بِمَالِهِ الرَّجْحَانُ مِمَّا يُحْتَمَلُ
- ٢١٩ - وَإِنْ يَجِي الدَّلِيلُ لِلْخِلَافِ
فَقَدَّمَ نُهُهُ بِلَا خِلَافٍ
- ٢٢٠ - وَبِالتَّبَادُّرِ يُرَى الْأَصِيلُ
إِنْ لَمْ يَكُ الدَّلِيلُ لَا الدَّخِيلُ
- ٢٢١ - وَعَدَمُ النِّفْيِ وَالِاطِّرَادِ
إِنْ وُسِمَ اللَّفْظُ بِالْإِنْفِرَادِ
- ٢٢٢ - وَالضُّدُّ بِالْوَقْفِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ
وَكَوْنُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْمُحَالِ

٢٢٣ - وَوَاجِبِ الْقَيْدِ وَمَا قَدْ جُمِعَا
مُخَالَفَ الْأَصْلِ مَجَازاً سُمِعَا

فصل المعرب

٢٢٤ - مَا اسْتَعْمَلْتَ فِيمَا لَهُ جَا الْعَرَبُ
فِي غَيْرِ مَا لُغَتِهِمْ مُعَرَّبُ

٢٢٥ - مَا كَانَ مِنْهُ مِثْلُ إِسْمَاعِيلِ
وَيُوسُفَ قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ

٢٢٦ - إِنْ كَانَ مِنْهُ وَاعْتِقَادُ الْأَكْثَرِ
وَالشَّافِعِيُّ النَّفْيُ لِلْمُنْكَرِ

٢٢٧ - وَذَاكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ فَرْعُ
مَتَى أَبِي رَجُوعَ دَرُّ ضَرْعُ

فصل الكناية والتعريض

٢٢٨ - مُسْتَعْمَلٌ فِي لَازِمٍ لِمَا وَضِعَ
لَهُ وَلَيْسَ قَضْدُهُ بِمُتَنَبِّحٍ

٢٢٩ - فَاسْمُ الْحَقِيقَةِ وَضِدُّ يَنْسَلِبُ
وَقِيلَ بَلْ حَقِيقَةٌ لِمَا يَجِبُ

٢٣٠ - مِنْ كَوْنِهِ فِيمَا لَهُ مُسْتَعْمَلًا
والقولُ بِالْمَجَازِ فِيهِ انْتِقَالًا

٢٣١ - لِأَجْلِ الاسْتِعْمَالِ فِي كِلَيْهِمَا
وَالْتَّاجُ لِلْفَرْعِ وَالْأَصْلِ قَسَمًا

٢٣٢ - مُسْتَعْمَلٌ فِي أَصْلِهِ يُرَادُ
لِإِزْمِهِ مِنْهُ وَيُسْتَفَادُ

٢٣٣ - حَقِيقَةٌ وَحَيْثُ الْأَصْلُ مَا قُصِدَ
بَلْ لَا زِمَ فَذَاكَ أَوَّلًا وَجِدَ

٢٣٤ - وَسَمٌّ بِالتَّغْرِيبِ مَا اسْتُعْمِلَ فِي
أَصْلٍ أَوْ الْفَرْعِ لِتَلْوِيحِ يَفِي

٢٣٥ - لِلْغَيْرِ مِنْ مَعُونَةِ السِّيَاقِ
وَهُوَ مُرَكَّبٌ لَدَى السَّبَاقِ

فصل الأمر

٢٣٦ - هُوَ إِقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفٍ
ذُلٌّ عَلَيْهِ لَا بِنَحْوِ كُفِّي

٢٣٧ - هَذَا الَّذِي حُدِّدَ بِهِ النَّفْسِيُّ
وَمَا عَلَيْهِ دَلٌّ قُلْ لَفْظِي

٢٣٨ - وَلَيْسَ عِنْدَ جُلِّ الْأَذْكِيَاءِ
شَرْطُ عُلُوِّ فِيهِ وَاسْتِعْلَاءِ

٢٣٩ - وَخَالَفَ الْبَاجِي بِشَرْطِ التَّالِي
وَشَرْطُ ذَاكَ رَأْيِي ذِي اغْتِزَالِ

٢٤٠ - وَاغْتَبِرَا مَعَا عَلَى تَوْهِينِ
لَدَى الْقُشَيْرِيِّ وَذِي التَّلْقِينِ

٢٤١ - وَالْأَمْرُ فِي الْفِعْلِ مَجَازٌ وَاعْتَمَى
تَشْرِيكَ ذَيْنِ فِيهِ بَغْضُ الْعُلَمَا

٢٤٢ - وَافْعَلْ لَدَى الْأَكْثَرِ لِلْوُجُوبِ
وَقِيلَ لِلنَّدْبِ أَوْ الْمَطْلُوبِ

٢٤٣ - وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ أَمْرُ الرَّبِّ
وَأَمْرُ مَنْ أَرْسَلَهُ لِلنَّدْبِ

٢٤٤ - وَمُفْهِمَ الْوُجُوبِ يُذَرِّي الشَّرْعُ
أَوْ الْحِجَا أَوْ الْمُفِيدُ الْوَضْعُ

٢٤٥ - وَكَوْنُهُ لِلْفَوْرِ أَصْلُ الْمَذْهَبِ
وَهُوَ لَدَى الْقَيْدِ بِتَأْخِيرِ أَبِي

٢٤٦ - وَهَلْ لَدَى التَّزَكُّ وَجُوبُ الْبَدْلِ
بِالنَّصِّ أَوْ ذَاكَ بِنَفْسِ الْأَوَّلِ

٢٤٧ - وَقَالَ بِالتَّأخِيرِ أَهْلُ الْمَغْرِبِ
وَفِي التَّبَادُرِ حُصُولُ الْأَرَبِ

٢٤٨ - وَالْأَرْجَحُ الْقَدْرُ الَّذِي يُشْتَرَكُ
فِيهِ وَقِيلَ إِنَّهُ مُشْتَرَكُ

٢٤٩ - وَقِيلَ لِلْفُورِ أَوْ الْعَزْمِ وَإِنْ
نَقُلَ بِتَكَرَّرِ فَوْقَ قَدْ زُكِّنَ

٢٥٠ - وَمَنْ لِمَرَّةٍ أَوْ إِطْلَاقٍ جَلَا
أَوْ التَّكَرَّرِ اخْتِلَافٌ مَنْ خَلَا

٢٥١ - أَوْ التَّكَرُّرُ إِذَا مَا عُلقَا
بِشَرْطٍ أَوْ بِصِفَةٍ تَحَقُّقَا

٢٥٢ - وَالْأَمْرُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ
بَلْ هُوَ بِالْأَمْرِ الْجَدِيدِ جَاءَ

٢٥٣ - لِأَنَّهُ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ
يَجِي لِمَا عَلَيْهِ مِنْ نَفْعِ بُنِي

٢٥٤ - وَخَالَفَ الرَّازِي إِذِ الْمَرْكَبُ
لِكُلِّ جُزْءٍ حُكْمُهُ يَنْسَحِبُ

٢٥٥ - وَلَيْسَ مَنْ أَمَرَ بِالْأَمْرِ أَمَرَ
لِلثَّالِثِ إِلَّا كَمَا فِي ابْنِ عَمَرَ

٢٥٦ - وَالْأَمْرُ لِلصُّبَّانِ نَدْبُهُ نَمِي
لِمَا رَوَوْهُ مِنْ حَدِيثِ خُثْعَمِ

٢٥٧ - تَغْلِيْقُ أَمْرِنَا بِالْإِخْتِيَارِ
جَوَازُهُ رُويَ بِإِسْتِظْهَارِ

٢٥٨ - وَآمَرُ بِلَفْظَةِ تَعْمٌ هَلْ
دَخَلَ قَضْدًا أَوْ عَنِ الْقَضْدِ اغْتَزَلَ

٢٥٩ - أُنِبَ إِذَا مَا سِرُّ حُكْمٍ قَدْ جَرَى
بَهَا كَسَدٌ خَلَّةٌ لِلْفُقَرَا

٢٦٠ - وَالْأَمْرُ ذُو النَّفْسِ بِمَا تَعَيَّنَا
وَوَقْتُهُ مُضَيِّقٌ تَضَمَّنَا

٢٦١ - نَهْيًا عَنِ الْمَوْجُودِ مِنْ أَضْدَادِ
أَوْ هُوَ نَفْسُ النَّهْيِ عَنِ أَنْدَادِ

٢٦٢ - وَبِتَضَمُّنِ الْوَجُوبِ فَرَّقَا
بَغَضٌ وَقِيلَ لَا يَدُلُّ مُطْلَقَا

٢٦٣ - فَفَاعِلٌ فِي كَالصَّلَاةِ ضِدًّا
كَسِرْقَةٍ عَلَى الْخِلَافِ يُبْدَى

٢٦٤ - إِلَّا إِذَا النَّصُّ الْفَسَادَ أَبْدَى
مِثْلُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَمْدَا

٢٦٥ - وَالنَّهْيُ فِيهِ غَابِرُ الْخِلَافِ
أَوْ أَنَّهُ أَمْرٌ عَلَى اثْتِلَافٍ

٢٦٦ - وَقِيلَ لَا قُطْعاً كَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ
وَهُوَ لَدَى السُّبُكِيِّ رَأْيٌ مَا انتَصَرَ

٢٦٧ - الْأَمْرَانِ غَيْرَ الْمُتَمَائِلَيْنِ
عُدًّا كَصُمِّ نَمِّ مُتَغَايِرَيْنِ

٢٦٨ - وَإِنْ تَمَائِلًا وَعَظْفٌ قَدْ نُفِيَ
بِلَا تَعَاقُبٍ فَتَأْسِيسٌ قُفِيَ

٢٦٩ - وَإِنْ تَعَاقَبًا قَدْ هُوَ الْأَصَحُّ
وَالضُّعْفُ لِلتَّكَايِدِ وَالْوَقْفُ وَضَحٌ

٢٧٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْسِيسٌ ذَا مَنَعٍ
مِنْ عَادَةٍ وَمِنْ حِجَابٍ وَشَرْعٍ

٢٧١ - وَإِنْ يَكُنْ عَظْفٌ فَتَأْسِيسٌ بِلَا
مَنَعٍ يُرَى لَدَيْهِمْ مَعُولًا

٢٧٢ - وَالْأَمْرُ لِلْجَوَابِ بَعْدَ الْحَظْلِ
وَبَعْدَ سُؤْلِ قَدْ أَتَى لِلْأَضْلِ

٢٧٣ - أَوْ يَفْتَضِي إِبَاحَةً لِلْأَغْلَبِ
إِذَا تَعَلَّقَ بِمِثْلِ السَّبَبِ

٢٧٤ - إِلَّا فِذِي الْمَذْهَبُ وَالْكَثِيرُ
لَهُ إِلَى إِجَابِهِ مَصِيرُ

٢٧٥ - بَعْدَ الْوُجُوبِ النَّهْيُ لِمُتَنَاعِ
لِلْجُلِّ وَالْبَعْضُ لِلاتِّسَاعِ

٢٧٦ - وَلِلْكَرَاهَةِ بِرَأْيِ بَانَا
وَقِيلَ لِلإِنْقَاعِ عَلَى مَا كَانَ

٢٧٧ - كَالنَّسْخِ لِلْوُجُوبِ عِنْدَ الْقَاضِي
وَجُلْنَا بِذَاكَ غَيْرُ رَاضِي

٢٧٨ - بَلْ هُوَ فِي الْقَوِيِّ رَفْعُ الْحَرَجِ
وَلِلإِبَاحَةِ لَدَى بَغْضٍ يَجِي

٢٧٩ - وَقِيلَ لِلنَّذْبِ كَمَا فِي مُبْطِلِ
أَوْجَبَ الْإِنْتِقَالَ لِلتَّنْقُلِ

٢٨٠ - وَجُوزَ التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ
فِي الْكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَحْوَالِ

٢٨١ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِمَا قَدْ امْتَنَعَ
لِغَيْرِ عِلْمِ اللَّهِ أَنَّ لَيْسَ يَقَعُ

٢٨٢ - وَلَيْسَ وَقِيعاً إِذَا اسْتَحَالَ
لِغَيْرِ عِلْمِ رَبِّنَا تَعَالَى

- ٢٨٣ - وما وجود واجب قد أطلقا
به وجوبه به تحققا
- ٢٨٤ - والطوق شرط للوجوب يُعرف
إن كان بالمُحال لا يُكلف
- ٢٨٥ - كعلمنا الوضوء شرطاً في أدا
فرض فأمرنا به بغد بدا
- ٢٨٦ - وبغض ذي الخلف نفاء مُطلقا
والبغض ذو رأيين قد تفرقا
- ٢٨٧ - وما وجوبه به لم يجب
في رأي مالك وكل مذهب
- ٢٨٨ - فما به ترك المُحرّم يرى
وجوب تركه جميع من درى
- ٢٨٩ - وسوَيْنَ بَيْنَ جَهْلٍ لِحَقِّ
بَغْدِ التَّعَيُّنِ وَمَا قَدْ سَبَقَا
- ٢٩٠ - هَلْ يَجِبُ التَّنْجِيزُ فِي التَّمَكُّنِ
أَوْ مُطْلَقُ التَّمَكِّينِ ذُو تَعَيُّنٍ
- ٢٩١ - عَلَيْهِ فِي التَّكْلِيفِ بِالشَّيْءِ عُدَمُ
مُوجِبِهِ شَرْعاً خِلَافٌ قَدْ عَلِمَ

٢٩٢ - وَالْخُلْفُ فِي الصَّحَّةِ وَالْوُقُوعِ
لِلْأَمْرِ مَنْ كَفَرَ بِالْفُرُوعِ

٢٩٣ - ثَالِثُهَا الْوُقُوعُ فِي النَّهْيِ يُرَدُّ
بِمَا افْتَقَرَهُ إِلَى الْقَصْدِ انْفَقَدَ

٢٩٤ - وَقِيلَ فِي الْمُزْتَدِّ فَالتَّعْذِيبُ
عَلَيْهِ وَالتَّيْسِيرُ وَالتَّرْغِيبُ

٢٩٥ - وَعَلَّلَ الْمَانِعُ بِالتَّعْذِيرِ
وَهُوَ مُشْكَلٌ لَدَى الْمُحَرَّرِ

٢٩٦ - فِي كَافِرٍ آمَنَ مُطْلَقاً وَفِي
مَنْ كَفَرَهُ فَعَلَ كَالِقَا مُضَحَفٍ

٢٩٧ - وَالرَّأْيُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْمُذْرَكُ
نَفِيَّ قَبُولِهَا فَذَا مُشْتَرَكُ

٢٩٨ - تَخْلِيفُ مَنْ أَخَذَتْ بِالصَّلَاةِ
عَلَيْهِ مُجْمَعٌ لَدَى الثَّقَاتِ

٢٩٩ - وَرَبَطَهُ بِالْمُوجِبِ الْعَقْلِيِّ
حَتْمٌ بِوُفْقٍ قَدْ أَتَى جَلِيَّ

٣٠٠ - دُخُولُ ذِي كِرَاهَةٍ فِيمَا أُمِرَ
بِهِ بِلَا قَيْدٍ وَفَضْلٍ قَدْ حُظِرَ

- ٣٠١- فَنَفِي صِحَّةِ وَنَفِي الْأَجْرِ
في وقت كُزِهِ للصلاة يجري
- ٣٠٢- وَإِنْ يَكُ الْأَمْرُ عَنِ النَّهْيِ انْفَصَلَ
فَالْفِعْلُ بِالصَّحَّةِ لَا الْأَجْرِ اتَّصَلَ
- ٣٠٣- وَذَا إِلَى الْجُمْهُورِ ذُو إِنْتِسَابٍ
وَقِيلَ بِالْأَجْرِ مَعَ الْعِقَابِ
- ٣٠٤- وَقَدْ رُوي الْبَطْلَانُ وَالْقَضَاءُ
وَقِيلَ ذَا فَقَطْ لَهُ إِنْتِفَاءُ
- ٣٠٥- مِثْلُ الصَّلَاةِ بِالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ
أَوْ فِي مَكَانِ الْعَضْبِ وَالْوَضُو انْقَلَبَ
- ٣٠٦- وَمَغْطَيْنٍ وَمَنْهَجٍ وَمَقْبَرَةٍ
كَنِيسَةٍ وَذِي حَمِيمٍ مَجْزَرَةٍ
- ٣٠٧- مَنْ تَابَ بَعْدَ أَنْ تَعَاطَى السَّبَبَا
فَقَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَجِبَا
- ٣٠٨- وَإِنْ بَقِيَ فِسَادُهُ كَمَنْ رَجَعَ
عَنْ بَثٍّ بِذَعَةٍ عَلَيْهَا يُتَّبَعُ
- ٣٠٩- أَوْ تَابَ خَارِجاً مَكَانَ الْعَضْبِ
أَوْ تَابَ بَعْدَ الرَّمْيِ قَبْلَ الضَّرْبِ

٣١٠ - وَقَالَ ذُو الْبُرْهَانِ إِنَّهُ ارْتَبَكَ
مَعَ انْقِطَاعِ التَّهْيِ لِلَّذِي سَلَكَ

٣١١ - وَارْتَكَبِ الْأَخْفَ مِنْ ضُرَيْنِ
وَحَيَّرَنَّ لَدَى اسْتَوَاهُذَيْنِ

٣١٢ - كَمَنْ عَلَى الْجَرِيحِ فِي الْجَرْحِ سَقَطَ
وَضَعُفَ الْمُكْتَّ عَلَيْهِ مَنْ ضَبَطَ

٣١٣ - وَالْأَخْذُ بِالْأَوَّلِ لَا بِالْآخِرِ
مُرْجَّحٌ فِي مُقْتَضَى الْأَوَامِرِ

٣١٤ - وَمَا سِوَاهُ سَاقِطٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ
لِذَاكَ الْإِطْمِئْنَانُ وَالذَّلْكُ انْجَلَبَ

٣١٥ - وَذَاكَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْكُلِّيِّ
مَعَ حُضُولِ كَثْرَةِ الْجُزْئِيِّ

٣١٦ - وَرُبَّمَا اجْتِمَاعُ أَشْيَاءٍ انْحَظَلَ
مِمَّا أَتَى الْأَمْرُ بِهَا عَلَى الْبَدَلِ

٣١٧ - أَوِ التَّرْتِيبِ وَقَدْ يُسَنُّ
وَفِيهِ قَوْلٌ إِبَاحَةٌ تَعِينُ

فصل الواجب الموسع

- ٣١٨- ما وَقْتُهُ يَسَعُ مِنْهُ أَكْثَرُ
وَهُوَ مَحْدُودٌ وَغَيْرُهُ جَرَا
- ٣١٩- فَجَوَّزُوا الْأَدَا بِلَا اضْطِرَارٍ
فِي كُلِّ حِصَّةٍ مِنَ الْمُخْتَارِ
- ٣٢٠- وَقَائِلٍ مِثْلًا يَقُولُ الْعَزْمُ
عَلَى وَقُوعِ الْفَرَضِ فِيهِ حَثْمٌ
- ٣٢١- أَوْ هُوَ مَا مُكَلِّفٌ يُعَيَّنُ
وَحُلْفُ ذِي الْخِلَافِ فِيهِ بَيِّنٌ
- ٣٢٢- فَقِيلَ الْآخِرُ وَقِيلَ الْأَوَّلُ
وَقِيلَ مَا بِهِ الْأَدَا يَتَّصِلُ
- ٣٢٣- وَالْأَمْرُ بِالْوَاحِدِ مِنْ أَشْيَاءٍ
يُوجِبُ وَاحِدًا عَلَى اسْتِثْوَاءِ

فصل ذو الكفاية

- ٣٢٤- مَا طَلَبَ الشَّارِعَ أَنْ يَحْصُلَا
دُونَ اغْتِبَارِ ذَاتِ مَنْ قَدْ فَعَلَا
- ٣٢٥- وَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى ذِي الْعَيْنِ
فِي زَعْمِ الْاِسْتِثْنَاءِ مَعَ الْجَوْنِ

٣٢٦ - مِرْزَةُ مِنَ الْعَيْنِ بِأَنْ قَدْ حُظِلَا
تَكَرَّرَ مَضْلَحَتِهِ إِنْ فُعِلَا

٣٢٧ - وَهُوَ عَلَى الْجَمِيعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
لِإِثْمِهِم بِالتَّزْكِ والتَّعْذِيرِ

٣٢٨ - وَفَعَلَ مَنْ بِهِ يَقُومُ مُسْقِطُ
وَقِيلَ بِالْبَعْضِ فَقَطُ يَرْتَبِطُ

٣٢٩ - مُعَيَّنَا أَوْ مُبْهِمًا أَوْ فَاعِلَا
خُلِفَ عَنِ الْمُخَالَفِينَ نُقْلَا

٣٣٠ - مَا كَانَ بِالْجُزْئِيِّ نَدْبُهُ عَلِيمُ
فَهُوَ بِالْكُلِّيِّ كَعِيدٍ مُنْحَتَمُ

٣٣١ - وَمَلَّ يَمِينُ شُرُوعِ الْفَاعِلِ
فِي ذِي الْكَفَايَةِ خِلَافُ يَنْجَلِي

٣٣٢ - فَالْخُلْفُ فِي الْأَجْرَةِ لِلتَّحْمُلِ
فَرَعٌ عَلَى ذَاكَ الْخِلَافِ قَدْ بُلِي

٣٣٣ - وَغَالِبُ الظَّنِّ فِي الْإِسْقَاطِ كَفَى
وَفِي التَّوَجُّهِ لَدَى مَنْ عَرَفَا

٣٣٤ - فُرُوضُهُ الْقَضَا كُنْهِيَ أَمْرُ
رَدُّ السَّلَامِ وَجِهَادِ الْكُفْرِ

- ٣٣٥ - فَتَوَى وَحَفِظَ مَا سِوَى الْمَثَانِي
زِيَارَةَ الْحَرَامِ ذِي الْأَرْكَانِ
- ٣٣٦ - إِمَامَةٌ مِنْهُ وَدَفْعُ الضَّرَرِ
وَالِإِخْتِرَافُ مَعَ سَدِّ الثُّغْرِ
- ٣٣٧ - حَضَانَةٌ تَوْثُوقُ شَهَادَةٍ
تَجْهِيْزُ مَيِّتٍ وَكَذَا الْعِيَادَةُ
- ٣٣٨ - ضِيَاةٌ حُضُورُ مَنْ فِي التَّنَزُّعِ
وَحِفْظُ سَائِرِ عُلُومِ الشَّرْعِ
- ٣٣٩ - وَغَيْرُهُ الْمَسْنُونُ كَالِإِمَامَةِ
وَالْبَيْدُ بِالسَّلَامِ وَالْإِقَامَةِ

فصل النّهْي

- ٣٤٠ - هُوَ إِقْتِضَاءُ الْكَفِّ عَنْ فِعْلٍ وَدَعٍ
وَمَا يُضَاهِيهِ كَذَرٌ قَدْ اِمْتَنَعَ
- ٣٤١ - وَهُوَ لِلدَّوَامِ وَالْفَوْرِ مَتَى
عَدَمُ تَقْيِيدٍ بِضِدِّ ثَبَتَا
- ٣٤٢ - وَاللَّفْظُ لِلتَّحْزِيمِ شَرْعاً وَافْتَرَقَ
لِلْكَرْهِ وَالشَّرَكَةِ وَالْقَدْرِ الْفِرْقُ

٣٤٣ - وَهُوَ عَنْ قَزْدٍ وَعَمَّا عُدُّدَا
جَمْعاً وَفَرْقاً وَجَمِيعاً وَجُوداً

٣٤٤ - وَجَاءَ فِي الصَّحِيحِ لِلْفَسَادِ
إِنْ لَمْ يَجِ الدَّلِيلُ لِلسَّدَادِ

٣٤٥ - لِعَدَمِ النَّفْعِ وَزَيْدِ الْخَلَلِ
وَمُلْكُ مَا بَيْعَ عَلَيْهِ يَنْجَلِي

٣٤٦ - إِذَا تَغَيَّرَ بِسُوقٍ أَوْ بَدَنَ
أَوْ حَقٌّ غَيْرُهُ بِهِ قَدْ اقْتَرَنَ

٣٤٧ - وَبَتْ لِلصَّحَّةِ فِي الْمَدَارِسِ
مُعَلَّلًا بِالنَّهْيِ حَبْرُ فَارِسِ

٣٤٨ - وَالْخُلْفُ فِيمَا يَنْتَمِي لِلشَّرْعِ
وَلَيْسَ فِيمَا يَنْتَمِي لِلطَّبْعِ

٣٤٩ - الْأَجْزَاءُ وَالْقَبُولُ حِينَ نُفِيَا
لِلصَّحَّةِ وَضِدَّهَا قَدْ رُويَا

فصل العام

٣٥٠ - مَا اسْتَغْرَقَ الصَّالِحَ دَفْعَةً بَلَا
حَضَرَ مِنَ اللَّفْظِ كَعَشْرِ مَثَلَا

٣٥١- وَمَوْ مِنْ عَوَارِضِ الْمَبَانِي
وَقِيلَ لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي

٣٥٢- هَلْ نَادَرُ فِي ذِي الْعُمُومِ يَدْخُلُ
وَمُطْلَقِ أَوْ لَا خِلَافٌ يُنْقَلُ

٣٥٣- فَمَا لِغَيْرِ لَذَّةٍ وَالْفَيْلِ
وَمَشَبَهُ فِيهِ تَنَافًى الْقَيْلِ

٣٥٤- وَمَا مِنَ الْقَضْدِ خِلَافِهِ اخْتِلَافُ
وَقَدْ يَجِيءُ بِالْمَجَازِ مُتَّصِفُ

٣٥٥- مَذْلُومُهُ كُلِّيَّةٌ إِنْ حَكَمَا
عَلَيْهِ فِي التَّرْكِيبِ مَنْ تَكَلَّمَا

٣٥٦- وَهُوَ عَلَى فَرْدٍ يَدُلُّ حَثْمَا
وَفَهْمُ الْإِسْتِغْرَاقِ لَيْسَ جَزْمَا

٣٥٧- بَلْ هُوَ عِنْدَ الْجُلِّ بِالرُّجْحَانِ
وَالْقَطْعُ فِيهِ مَذْهَبُ الثُّغْمَانِ

٣٥٨- وَيَلْزَمُ الْعُمُومُ فِي الزَّمَانِ
وَالْحَالِ لِلْأَفْرَادِ وَالْمَكَانِ

٣٥٩- إِطْلَاقُهُ فِي تِلْكَ لِلْقَرَا فِي
وَعَمَّمِ الثَّقِي إِذَا يُنَافِي

٣٦٠ - صِيغُهُ كُلُّ أَوْ الْجَمِيعُ
وقد تلا الذي التّي الفروعُ

٣٦١ - أَئِنَّ وَحَيْثُ مَا وَمَنْ أَيْ وَمَا
شَرْطاً وَوَضْلاً وَسُؤْلاً أَفْهَمَا

٣٦٢ - متى وقيل لا وبعضٌ قيّدا
وما مُعرّفاً بأل قد وُجدا

٣٦٣ - أو بإضافةٍ إلى المُعرّفِ
إِذَا تَحَقَّقَ الْخُصُوصُ قَدْ نَفِي

٣٦٤ - وَفِي سِيَاقِ النَّفْيِ مِنْهَا يُذَكَّرُ
إِذَا بُنِيَ أَوْ زِيدَ مِنْ مُنْكَرُ

٣٦٥ - أَوْ كَانَ صِيغَةً لَهَا النَّفْيُ لَزِمَ
وَعَبَّرَ ذَا لَدَى الْقَرِافِيِّ لَا يَعْنِ

٣٦٦ - وَقِيلَ بِالظُّهُورِ فِي الْعُمُومِ
وَهُوَ مُفَادُ الْوَضْعِ لَا اللَّزُومِ

٣٦٧ - بِالْقَضْدِ خَصَّصَ التَّزَاماً قَدْ أَبَى
تَخْصِيصَهُ إِيَّاهُ بَغْضُ الثُّجْبَا

٣٦٨ - وَنَحْوُ لَا شَرِبْتُ أَوْ إِنْ شَرِبَا
وَاتَّفَقُوا إِنْ مَضَدُّ قَدْ جُلِبَا

٣٦٩ - وَنَزَّلْنٰ نَزْرَكَ الْاِسْتِفْصَالَ
مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْأَقْوَالِ

٣٧٠ - قِيَامُ الاحْتِمَالِ فِي الْأَفْعَالِ
قُلْ مُجْمَلٌ مُسْقِطُ الِاسْتِذْلَالِ

٣٧١ - وَمَا أَتَى لِلْمَذْحِ أَوْ لِلدِّمِ
يَعُمُّ عِنْدَ جُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ

٣٧٢ - وَمَا بِهِ قَدْ خُوِطِبَ النَّبِيُّ
تَغْمِيمُهُ فِي الْمَذْهَبِ السَّنِيِّ

٣٧٣ - وَمَا يَعْمُ يَشْمَلُ الرَّسُولَا
وَقِيلَ لَا وَلِنَذْكُرِ التَّفْصِيلَا

٣٧٤ - وَالْعَبْدُ وَالْمَوْجُودُ وَالَّذِي كَفَرَ
مَشْمُولَةٌ لَهُ لَدَى ذَوِي النَّظَرِ

٣٧٥ - وَمَا شُمُولُ مَنْ لِّلْاِنْشَى جَنْفُ
وَفِي شَبِيهِ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا

٣٧٦ - وَعَمُّ الْمَجْمُوعِ لِلْاَنْوَاعِ
إِذَا بِمَنْ جُرَّ عَلَى نِزَاعِ

٣٧٧ - كَمِنْ عُلُومِ أَلْقٍ بِالتَّفْصِيلِ
لِلْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْأُصُولِ

٣٧٨ - والمقتضي أعمَّ جُلِّ السَّلَفِ
كذلكَ مَفْهُومٌ بِلَا مُخْتَلَفٍ

فصل مَا عَدَمُ الْعُمُومِ أَصَحُّ فِيهِ

٣٧٩ - مِنْهُ مُنْكَرُ الْجُمُوعِ عُرِفَا
وَكَانَ وَالَّذِي عَلَيْهِ انْعَظَفَا

٣٨٠ - وَسَائِرُ حِكَايَةِ الْفِعْلِ بِمَا
مِنْهُ الْعُمُومُ ظَاهِرًا قَدْ عَلِمَا

٣٨١ - خَطَابُ وَاحِدٍ لَغَيْرِ الْحَنْبَلِيِّ
مِنْ غَيْرِ رَغْيِ النَّصِّ وَالْقَيْسِ الْجَلِيِّ

فصل التخصيص

٣٨٢ - قَضَرُ الَّذِي عَمَّ مَعَ اعْتِمَادِ
غَيْرِ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْأَفْرَادِ

٣٨٣ - جَوَازُهُ لِوَاحِدٍ فِي الْجَمْعِ
أَتَتْ بِهِ أدْلَةٌ فِي الشَّرْعِ

٣٨٤ - وَمُوجِبُ أَقْلِهِ الْقَفَالُ
وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا لَهُ اغْتِلَالُ

٣٨٥ - أَقْلٌ مَغْنَى الْجَمْعِ فِي الْمُشْتَهَرِ
الاثْنَانِ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الْحَمِيرِيِّ

٣٨٦ - ذَا كَثْرَةٍ أَمْ لَا وَإِنْ مُنْكَرًا
وَالْفَرْقُ فِي انْتِهَاءِ مَا قَدْ تُكْرَأُ

٣٨٧ - وَذُو الْخُصُوصِ هُوَ مَا يُسْتَعْمَلُ
فِي كُلِّ الْإِفْرَادِ لَدَى مَنْ يَغْقِلُ

٣٨٨ - وَمَا بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ يُرَادُ
جَعَلَهُ فِي بَعْضِهَا التُّقَادُ

٣٨٩ - وَالثَّانِي اغْزُ لِلْمَجَازِ جُزْمًا
وَذَاكَ لِلْأَضْلِ وَقَرْعٍ يُنْمَى

٣٩٠ - ثُمَّ الْمُحَاشَاةُ وَقَضْرُ الْقَضْدِ
مِنْ آخِرِ الْقِسْمَيْنِ دُونَ جَحْدِ

٣٩١ - وَشُبْنُهُ الْاسْتِثْنَانُ لِأَوَّلِ سَمَا
وَاتَّخَذَ الْقِسْمَانِ عِنْدَ الْقُدَمَا

٣٩٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ لَدَى الْأَكْثَرِ إِنْ
مُخَصَّصٌ لَهُ مَعِينًا يَبِينُ

٣٩٣ - وَقَسْنَ عَلَى الْخَارِجِ لِلْمَصَالِحِ
وَرُبَّ شَيْخٍ لَامْتِنَاعٍ جَانِحِ

فصل المخصص المتصل

- ٣٩٤ - حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارَعُ
مِنْ فِعْلِ الاسْتِثْنَاءِ وَمَا يُضَارَعُ
- ٣٩٥ - وَالْحُكْمُ بِالنَّقِيضِ لِلْحُكْمِ حَصْلُ
لِمَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَبْلُ مُتَّصِلُ
- ٣٩٦ - وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ وَرُجْحَا
جَوَازُهُ وَهُوَ مَجَازٌ وَضَحَا
- ٣٩٧ - فَلَتَنِمِ ثَوْبًا بَعْدَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ
لِلحَذْفِ وَالْمَجَازِ أَوْ لِلتَّدْمِ
- ٣٩٨ - وَقِيلَ بِالْحَذْفِ لَدَى الْإِقْرَارِ
وَالْعَقْدُ مَعْنَى الْوَاوِ فِيهِ جَارٍ
- ٣٩٩ - بِشِرْكَةٍ وَبِالْتَّوَاطُعِ قَالَا
بَغْضٌ وَأَوْجِبَ فِيهِ الْإِتِّصَالَا
- ٤٠٠ - وَفِي الْبَوَاقِي دُونَ مَا اضْطَرَّارِ
وَأَبْطَلْنَ بِالصَّمْتِ لِلتَّذْكَارِ
- ٤٠١ - وَعِدَّةٌ مَعَ كِلَا قَدْ وَجَبَ
لَهُ الْخُصُوصُ عِنْدَ جُلٍّ مِنْ ذَهَبٍ
- ٤٠٢ - وَقَالَ بَغْضٌ بِائْتِفَا الْخُصُوصِ
وَالظَّاهِرُ الْإِبْقَا مِنْ التُّصُوصِ

- ٤٠٣ - وَالْمِثْلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مُبْطِلٌ
وَلِجَوَازِهِ يَدُلُّ الْمَذْخَلُ
- ٤٠٤ - وَجَوْزُ الْأَكْثَرِ عِنْدَ الْجُلِّ
وَمَالُكَ أَوْجَبَ لِأَقْلٍ
- ٤٠٥ - وَمُنْعَ الْأَكْثَرِ مِنْ نَصِّ الْعَدَدِ
وَالْعَقْدُ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضِ أَنْفَقَدِ
- ٤٠٦ - وَذَا تَعَدُّ بِعَظْفٍ حَصِّلٍ
بِالِاتِّفَاقِ مُسْجَلًا لِلْأَوَّلِ
- ٤٠٧ - إِلَّا فَكُلُّ لِّلَّذِي بِهِ اتَّصَلَ
وَكُلُّهَا عِنْدَ التَّسَاوِي قَدْ بَطُلَ
- ٤٠٨ - إِنْ كَانَ غَيْرُ الْأَوَّلِ الْمُسْتَغْرَقَا
فَالْكُلُّ لِلْمُخْرَجِ مِنْهُ حَقُّقَا
- ٤٠٩ - وَحَيْثُمَا اسْتَغْرَقَ الْأَوَّلُ فَقَطْ
فَالْغِ وَأَعْتَبِرْ بِخُلْفٍ فِي التَّمْطِ
- ٤١٠ - وَكُلَّمَا يَكُونُ فِيهِ الْعَظْفُ
مِنْ قَبْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَكُلًّا يَقْفُو
- ٤١١ - دُونَ دَلِيلِ الْعَقْلِ أَوْ ذِي السَّمْعِ
وَالْحَقُّ الْإِفْتِرَاقُ دُونَ الْجَمْعِ

- ٤١٢ - أَمَّا قِرَانُ اللَّفْظِ فِي الْمَشْهُورِ
فَلَا يُسَاوِي فِي سِوَى الْمَذْكُورِ
- ٤١٣ - وَمِنْهُ مَا كَانَ مِنَ الشَّرْطِ أَعِذْ
لِلْكُلِّ عِنْدَ الْجُلِّ أَوْ وَفْقاً تُفِذْ
- ٤١٤ - أَخْرِجْ بِهِ وَإِنْ عَلَى النُّصْفِ سَمَا
كَالْقَوْمِ أَكْرَمَ إِنْ يَكُونُوا كُرَمَا
- ٤١٥ - وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى شَرْطَيْنِ
شَيْءٌ فَبِالْحُصُولِ لِلشَّرْطَيْنِ
- ٤١٦ - وَإِنْ عَلَى الْبَدَلِ قَدْ تَعَلَّقَا
فَبِحُصُولِ وَاحِدٍ تُحَقِّقَا
- ٤١٧ - وَمِنْهُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْعَوْدِ يُرَى
كَالشَّرْطِ قُلْ وَصَفْ وَإِنْ قَبْلُ جَرَى
- ٤١٨ - وَحَيْنُمَا مُخَصَّصٌ تَوَسَّطَا
خَصَّصَهُ بِمَا يَلِي مَنْ ضَبَطَا
- ٤١٩ - وَمِنْهُ غَايَةُ عُمُومٍ يَشْمَلُ
لَوْ كَانَ تَضْرِيحٌ بِهَا لَا يَخْصُلُ
- ٤٢٠ - وَمَا لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ فِدَعٍ
نَحْوُ سَلَامٍ هِيَ حَتَّى مَطْلَعٍ

- ٤٢١ - وَهِيَ لِمَا قَبْلُ خَلَا تَعُودُ
وَكُونُهَا لِمَا تَلِي بَعِيدُ
- ٤٢٢ - وَيَبْدُلُ الْبَغْضِ مِنَ الْكُلِّ يَفِي
مُخَصَّصاً لَدَى أَنَسٍ فَاغْرِفِ

فصل المخصّص المنفصل

- ٤٢٣ - وَسَمُّ مُسْتَقِيلِهِ مُنْفَصِلًا
لِلْحِسِّ وَالْعَقْلِ نَمَاهُ الْفَضْلَا
- ٤٢٤ - وَخَصَّصَ الْكِتَابَ وَالْحَدِيثَ بِهِ
أَوْ بِالْحَدِيثِ مُطْلَقاً فَلْتَنْتَبِهْ
- ٤٢٥ - وَاعْتَبِرَ الْإِجْمَاعُ جُلَّ النَّاسِ
وَقِسَمِي الْمَفْهُومِ كَالْقِيَاسِ
- ٤٢٦ - وَالْعُزْفَ حَيْثُ قَارَنَ الْخِطَابَا
وَدَغَ ضَمِيرَ الْبَغْضِ وَالْأَسْبَابَا
- ٤٢٧ - وَذَكَرَ مَا وَافَقَهُ مِنْ مُفْرَدٍ
وَمَذْهَبَ الرَّأْيِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ
- ٤٢٨ - وَاجْزِمَ بِإِدْخَالِ ذَوَاتِ السَّبَبِ
وَأَزَوْ عَنِ الْإِمَامِ ظَنّاً تُصِيبِ

- ٤٢٩ - وجاء في تخصيص مَا قَدْ جاورا
 في الرَّسْمِ مَا يُعْمُ خَلْفُ النَّظَرِ
 ٤٣٠ - وَإِنْ أَتَى مَا خَصَّ بَعْدَ الْعَمَلِ
 نَسَخَ وَالْغَيْرُ مَخْصُصٌ جَلِي
 ٤٣١ - وَإِنْ يَكُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ ظَهَرَ
 فَالْحُكْمُ بِالتَّرْجِيحِ حَتْمًا مُعْتَبَرُ

فصل الْمُقَيَّدُ والمطلق

- ٤٣٢ - فما على مَغْنَاهُ زَيْدٌ مُسَجَّلَا
 مَغْنَى لِغَيْرِهِ اغْتَقِدْهُ الْأَوَّلَا
 ٤٣٣ - وَمَا عَلَى الذَّاتِ بِلَا قَيْدٍ يَدُلُّ
 فَمُطْلَقٌ وَبِاسْمِ جِنْسٍ قَدْ عَقِلَ
 ٤٣٤ - وما على الواحدِ شَاعَ التَّكْرَرُ
 والاتِّحَادُ بَعْضُهُمْ قَدْ نَصَرَهُ
 ٤٣٥ - عَلَيْهِ طَالِقٌ إِذَا كَانَ ذَكَرُ
 فَوَلَدَتْ الْاِثْنَيْنِ عِنْدَ ذِي النَّظَرِ
 ٤٣٦ - بِمَا يُخَصِّصُ الْعُمُومَ قَيْدٌ
 وَدَعُ لِمَا كَانَ سِوَاهُ تَقْتَدِي

- ٤٣٧ - وَحَمْلُ مُطْلَقٍ عَلَى ذَاكَ وَجَبَ
 إِنْ فِيهِمَا اتَّحَدَ حُكْمٌ وَالسَّبَبُ
 ٤٣٨ - وَإِنْ يَكُنْ تَأَخَّرَ الْمُقَيَّدُ
 عَنْ عَمَلٍ فَالْتَّسَخُ فِيهِ يُعْهَدُ
 ٤٣٩ - وَإِنْ يَكُنْ أَمْرٌ وَنَهْيٌ قُيِّدَا
 فَمُطْلَقٌ بِضِدِّ مَا قَدْ وُجِدَا
 ٤٤٠ - وَحَيْنُمَا اتَّحَدَ وَاحِدٌ فَلَا
 يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ جُلُّ الْعُقْلَا

فصل التَّأْوِيلِ وَالْمُحْكَمِ وَالْمُجْمَلِ

- ٤٤١ - حَمْلُ لِظَاهِرٍ عَلَى الْمَرْجُوحِ
 وَأَفْسِنُهُ لِلْفَاسِدِ وَالصَّحِيحِ
 ٤٤٢ - صَحِيحُهُ وَهُوَ الْقَرِيبُ مَا حُمِلَ
 مَعَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ
 ٤٤٣ - وَغَيْرُهُ الْفَاسِدُ وَالْبَعِيدُ
 وَمَا خَلَا فَلَعِبَاءُ يُفِيدُ
 ٤٤٤ - وَالْخُلْفَ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ صَيَّرَ
 إِيَّاهُ تَأْوِيلًا لَدَى الْمُخْتَصِرِ

٤٤٥ - فَجَعَلَ مِسْكِينَ بِمَعْنَى الْمُدِّ
عَلَيْهِ لَا يُخْ سِمَاتُ الْبُعْدِ

٤٤٦ - كَحَمَلٍ مَرَأَةٍ عَلَى الصَّغِيرَةِ
وَمَا يُنَافِي الْحُرَّةَ الْكَبِيرَةَ

٤٤٧ - وَحَمَلٍ مَا رُويَ فِي الصَّيَامِ
عَلَى الْقَضَاءِ مَعَ الْإِتِّزَامِ

٤٤٨ - وَذُو وَضُوحٍ مُخَكَّمٍ وَالْمُجَمَّلُ
هُوَ الَّذِي الْمُرَادُ مِنْهُ يُجْهَلُ

٤٤٩ - وَمَا بِهِ اسْتَأْثَرَ عِلْمُ الْخَالِقِ
فَذَا تَشَابُهُ عَلَيْهِ أَطْلِقِ

٤٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهِ مِنْ عَبْدٍ
فَذَاكَ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْعَهْدِ

٤٥١ - وَقَدْ يَجِي الْإِجْمَالُ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ
وَجْهِ يَرَاهُ ذَا بَيَانٍ مَنْ قَطُنَ

٤٥٢ - وَالْتَفِي لِلصَّلَاةِ وَالنُّكَاحِ
وَالشَّبْهِ مُخَكَّمٌ لَدَى الصُّحَاكِ

٤٥٣ - وَالْعَكْسُ فِي جِدَارِهِ وَيَغْفُو
وَالْقَرْءُ فِي مَنْعِ اجْتِمَاعِ فَاقْفُ

فصل البيان

- ٤٥٤ - تصيير مُشَكِّلٍ مِنَ الْجَلِيِّ
وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ
- ٤٥٥ - إِذَا أُرِيدَ فَهْمُهُ وَهُوَ بِمَا
مِنَ الدَّلِيلِ مُطْلَقاً يَجْلُو الْعَمَى
- ٤٥٦ - وَبَيَّنَ الْقَاصِرُ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ
أَوِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُغْتَمَذُ
- ٤٥٧ - وَأَوْجِبَنَّ عِنْدَ بَعْضِ عِلْمَا
إِذَا وَجُوبُ ذِي الْخَفَاءِ عَمَّا
- ٤٥٨ - وَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ إِذَا تَوَافَقَا
فَانِمْ الْبَيَانَ لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا
- ٤٥٩ - وَإِنْ يَزْدُ فِعْلٌ فَلِلْقَوْلِ إِنْتَسَبَ
وَالْفِعْلُ يَقْتَضِي بِلَا قَيْدٍ طَلَبَ
- ٤٦٠ - وَالْقَوْلُ فِي الْعَكْسِ هُوَ الْمَبِينُ
وَفِعْلُهُ التَّخْفِيفُ فِيهِ بَيِّنُ
- ٤٦١ - تَأْخُرُ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ
وُقُوعُهُ عِنْدَ الْمُجِيزِ مَا حَصَلَ
- ٤٦٢ - تَأْخِيرُهُ لِحَاجَتِهِ وَاقِعُ
وَبَغْضُنَا هُوَ لِذَاكَ مَانِعُ

- ٤٦٣ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ بِمَا كَالْمُطْلَقِ
ثم بعكسه لدى البغض إنطق
- ٤٦٤ - وَجَائِزٌ تَأْخِيرُ تَبْلِيغَ لَهُ
وَدَرْءٌ مَا يُخْشَى أَبِي تَعْجِيلَهُ
- ٤٦٥ - وَنَسَبَةُ الْجَهْلِ لِذِي وَجُودٍ
بِمَا يُخْصَصُ مِنَ الْمَوْجُودِ

فصل النسخ

- ٤٦٦ - رَفَعُ لِحُكْمٍ أَوْ بَيَانِ الزَّمَنِ
بِمُحْكَمِ الْقُرْآنِ أَوْ بِالسُّنَنِ
- ٤٦٧ - فَلَمْ يَكُنْ بِالْعَقْلِ أَوْ مُجَرَّدِ
الْإِجْمَاعِ بَلْ يُنْمَى إِلَى الْمُسْتَنَدِ
- ٤٦٨ - وَمَنْعُ نَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ
هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ
- ٤٦٩ - وَنَسْخُ بَغْضِ الذَّكْرِ مُطْلَقاً وَرَدٌ
وَالنَّسْخُ لِلنَّصِّ بِنَصٍّ مُغْتَمَذٍ
- ٤٧٠ - وَالنَّسْخُ بِالْأَحَادِ لِلْكِتَابِ
لَيْسَ بِوَاقِعٍ عَلَى الصَّوَابِ

٤٧١ - وَيَنْسَخُ الْخِفُّ بِمَا لَهُ يُثْقَلُ
وَقَدْ يَجِيءُ غَارِبًا عَنِ الْبَدَلِ

٤٧٢ - وَالتَّنْسِخُ مِنْ قَبْلِ وَقُوعِ الْفِعْلِ
جَاءَ وَقُوعًا فِي صَحِيحِ النَّقْلِ

٤٧٣ - وَجَارَ بِالْفَحْوَى وَنَسَخَهُ بِلا
أَضْلٍ وَعَكْسُهُ جَوَازُهُ أَنْجَلَى

٤٧٤ - وَرَأَيْ الْأَكْثَرِينَ الْأَشْتِرْلَزَامُ
وَبِالْمُخَالَفَةِ لَا يُرَامُ

٤٧٥ - وَهِيَ عَنِ الْأَضْلِ لَهَا تَجَرُّدُ
فِي التَّنْسِخِ وَإِنْعِكَاسُهُ مُسْتَبْعَدُ

٤٧٦ - وَيَجِبُ الرَّفْعُ لِحُكْمِ الْفَرْعِ
إِنْ حُكْمُ أَضْلِهِ يُرَى ذَا رَفْعٍ

٤٧٧ - وَيَنْسَخُ الْإِنْشَاءُ وَلَوْ مُؤَبَّدًا
وَالْقَيْدُ فِي الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمِ بَدَا

٤٧٨ - وَفِي الْأَخِيرِ مَنَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ
كَمُسْتَمِرٍّ بَعْدَ صَوْمٍ وَاجِبٍ

٤٧٩ - وَنَسَخَ الْإِخْبَارَ بِإِجَابِ خَبَرَ
بِنَاقِضٍ يَجُوزُ لَا تَنْسَخُ الْخَبَرَ

٤٨٠ - وَكُلُّ حُكْمٍ قَابِلٌ لَهُ وَفِي
نَفِي الْوُقُوعِ الْإِتِّفَاقُ قَدْ قُفِيَ

٤٨١ - هَلْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمُ بِالْوُرُودِ
أَوْ بِبَلُوغِهِ إِلَى الْمَوْجُودِ

٤٨٢ - فَالْعَزْلُ بِالْمَوْتِ أَوْ الْعَزْلُ عَرَضُ
كَذَا قَضَاءُ جَاهِلٍ لِلْمَفْتَرَضِ

٤٨٣ - وَلَيْسَ نَسْخًا كُلُّ مَا أَفَادَا
فِيمَا رَسَا بِالنَّصِّ الْإِزْدِيَادَا

٤٨٤ - وَالنَّقْصُ لِلْجُزْءِ أَوْ الشَّرْطِ انْتَقَى
نَسْخُهُ لِلْسَّاقِطِ لَا لِلَّذِ بَقِيَ

٤٨٥ - الْأَجْمَاعُ وَالنَّصُّ عَلَى النَّسْخِ وَلَوْ
تَضَمَّنَا كَلَامًا مُعَرِّفًا رَأَوَا

٤٨٦ - كَذَاكَ يُعَرِّفُ لَدَى الْمُحَرَّرِ
بِالْمَنْعِ لِلْجَمْعِ مَعَ التَّأْخِرِ

٤٨٧ - كَقَوْلِ رَاوٍ سَابِقٌ وَالْمَخْكَي
بِمَا يُضَاهِي الْمَدَنِي وَالْمَكِّي

٤٨٨ - وَقَوْلُهُ النَّاسِخُ وَالتَّائِيرُ دَعُ
بِوَفْقٍ وَاحِدٍ لِلْأَضْلِ يُتَّبَعُ

٤٨٩ - وَكَوْنِ رَاوِيهِ الصَّحَابِي يَقْتَفِي
وَمِثْلُهُ تَأْخُرُ فِي الْمُصَحَفِ

كِتَابُ السُّنَّةِ

٤٩٠ - وَهِيَ مَا انْضَافَ إِلَى الرَّسُولِ
مِنْ صِفَةٍ كَلَيْسَ بِالطَّوِيلِ

٤٩١ - وَالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فِي الْفِعْلِ انْحَصَرَ
تَقْرِيرُهُ كَذِي الْخَدِيثِ وَالْخَبَرِ

٤٩٢ - وَالْأَنْبِيَاءُ عُصَمَاءُ مِمَّا نَهَوَا
عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَفَكُّهُ

٤٩٣ - بِجَائِزٍ بَلْ ذَاكَ لِلتَّشْرِيعِ
أَوْ نِيَّةِ الزُّلْفَى مِنَ الرَّفِيعِ

٤٩٤ - فَالْصَّمْتُ لِلنَّبِيِّ عَنْ فِعْلٍ عَلِمَ
بِهِ جَوَازُ الْفِعْلِ مِنْهُ قَدْ فُهِمَ

٤٩٥ - وَرُبَّمَا يَفْعَلُ لِلْمَكْرُوهِ
مُبَيِّنًا أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ

٤٩٦ - فَصَارَ فِي جَانِبِهِ مِنَ الْقُرْبِ
كَالْتَنْهِي أَنْ يَشْرَبَ مِنْ قِمِ الْقُرْبِ

٤٩٧ - وَفَعَلَهُ الْمَرْكُوزُ فِي الْجِبِلَّةِ
كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَلَيْسَ مِلَّةٌ

٤٩٨ - مِنْ غَيْرِ لَمْحِ الْوَضْفِ وَالَّذِي احْتَمَلَ
شَرْعاً فَفِيهِ قُلْ تَرَدَّدُ حَصَلُ

٤٩٩ - فَالْحَجُّ رَاكِباً عَلَيْهِ يَجْرِي
كَضِجَعَةٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ

٥٠٠ - وَغَيْرُهُ وَحُكْمُهُ جَلِيٌّ
فَالِاسْتَوَا فِيهِ هُوَ الْقَوِيُّ

٥٠١ - مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ وَبِالنَّصِّ يُرَى
وَبِالْبَيَانِ وَامْتِنَالِ ظَهَرَا

٥٠٢ - وَلِلْجُوبِ عِلْمُ النُّدَاءِ
كَذَاكَ قَدْ وَسَمَ بِالْقَضَاءِ

٥٠٣ - وَالتَّرْكُ إِنْ جَلَبَ لِلتَّغْزِيرِ
وَسَمَ لِلِاسْتِقْرَا مِنَ الْبَصِيرِ

٥٠٤ - وَمَا تَمَحَّضَ لِقَضْدِ الْقُرْبِ
عَنْ قَيْنِدِ الْإِنْجَابِ فَسِمَى النَّدْبِ

٥٠٥ - وَكُلُّ مَا الصَّفَةُ فِيهِ تُجْهَلُ
فَلِلْجُوبِ فِي الْأَصَحِّ يُجْعَلُ

٥٠٦ - وَقِيلَ مَعَ قَضْدِ التَّقَرُّبِ وَإِنْ
فُقِدَ فَهُوَ بِالِإِبَاحَةِ قِمْنٌ

٥٠٧ - وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكِ الْأَخِيرِ
وَالْوَقْفُ لِلْقَاضِي نَمَى الْبَصِيرُ

٥٠٨ - وَالنَّاسِخُ الْأَخِيرُ إِنْ تَقَابَلَا
فِعْمَلٌ وَقَوْلٌ مُتَكَرِّرًا جَلَا

٥٠٩ - وَالرَّأْيُ عِنْدَ جَهْلِهِ ذُو خُلْفٍ
بَيْنَ مُرَجِّحٍ وَرَأْيِ الْوَقْفِ

٥١٠ - وَالْقَوْلُ إِنْ خَصَّ بِنَا تَعَارُضًا
فِينَا فَقَطْ وَالنَّاسِخُ الَّذِي مَضَى

٥١١ - إِنْ بِالنَّاسِي أِذْنَ الدَّلِيلُ
وَالْجَهْلُ فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ

٥١٢ - وَإِنْ يَعْزِمُ غَيْرُهُ وَالْإِفْتِدَا
بِهِ لَهُ نَصٌّ فَمَا قَبْلُ بَدَا

٥١٣ - فِي حَقِّهِ الْقَوْلُ بِفِعْلِ خُصَا
إِنْ يَكُ فِيهِ الْقَوْلُ لَيْسَ نَصَا

٥١٤ - وَلَمْ يَكُنْ تَعَارُضُ الْأَعْمَالِ
فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الْأَحْوَالِ

٥١٥ - وَإِنْ يَكُ الْقَوْلُ بِحُكْمٍ لَامِعًا
فَأَخِرُ الْفِعْلَيْنِ كَانَ رَافِعًا

٥١٦ - وَالْكُلُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ صَحِيحٌ
وَمَالِكٌ عَنْهُ رُويَ التَّرْجِيحُ

٥١٧ - وَحَيْثُ مَا قَدْ غُيِمَ الْمَصِيرُ
إِلَيْهِ فَالْأَوَّلَى هُوَ التَّخْيِيرُ

٥١٨ - وَلَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا بِشَرْعٍ
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ

٥١٩ - وَهُوَ وَالْأُمَّةُ بَعْدُ كُلفَا
إِلَّا إِذَا التَّكْلِيفُ بِالنَّصِّ انْتَفَى

٥٢٠ - وَقِيلَ لَا وَالْخُلْفُ فِيمَا شُرِعَا
وَلَمْ يَكُنْ دَاعٍ إِلَيْهِ سَمِعَا

٥٢١ - وَمُفْهِمُ الْبَاطِلِ مِنْ كُلِّ خَبَرٍ
فِي الْوَضْعِ أَوْ نَقْصٍ مِنَ الرَّايِ انْحَصَرُ

٥٢٢ - وَالْوَضْعُ لِلنَّسِيَانِ وَالتَّزْهِيْبِ
وَالْغَلْطِ التَّنْفِيْرِ وَالتَّرْغِيْبِ

٥٢٣ - وَيَعْدُ أَنْ يُعِيكَ خَيْرُ الْعَرَبِ
دَعْوَى النُّبُوَّةِ أَمِهَا لِلْكَذِبِ

- ٥٢٤ - وما انتفى وجوده من نص
عند ذوي الحديث بغد الفحص
- ٥٢٥ - وبغض ما ينسب للنبي
وخبر الأحاد في السني
- ٥٢٦ - حيث دواعي ثقليه تواترا
نرى لها لوقاله تقرأ
- ٥٢٧ - واقطع بصدق خبر التواتر
وسو بين مسلم وكافر
- ٥٢٨ - واللفظ والمعنى وذاك خبر
من عادة كذبهم منحظر
- ٥٢٩ - عن غير معقول وأوجب العد
من غير تخديد على ما يعمد
- ٥٣٠ - وقيل بالعشرين أو بأكثر
أو بثلاثين أو إثني عشر
- ٥٣١ - إلغاء الأربعة فيه راجح
وما عليها زاد فهو صالح
- ٥٣٢ - وأوجب في طبقات السند
تواتراً وفقاً لدى التعدد

٥٣٣ - وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ مَا يُوَافِقُ
الإجماعَ والبعضُ بقطعٍ ينطقُ

٥٣٤ - وَبَغْضُهُمْ يُفِيدُ حَيْثُ عَوَّلَا
عَلَيْهِ وَائْتَفِقَ إِذَا مَا قَدْ خَلَا

٥٣٥ - مَعَ دَوَاعِي رَدِّهِ مِنْ مُبْطِلٍ
كَمَا يَدُلُّ لِخِلَافَةِ عَلِيٍّ

٥٣٦ - كَالِإِفْتِرَاقِ بَيْنَ ذِي تَأْوِيلٍ
وَعَامِلٍ بِهِ عَلَى الْمُعْوَلِ

٥٣٧ - وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ صِدْقُ مُخْبِرٍ
مَعَ صَمْتِ جَمْعٍ لَمْ يَخْفَهُ حَاضِرٍ

٥٣٨ - وَمُودَعٌ مِنَ النَّبِيِّ سَمْعًا
يُفِيدُ ظَنًّا أَوْ يُفِيدُ قَطْعًا

٥٣٩ - وَلَيْسَ حَامِلٌ عَلَى الْإِقْرَارِ
ثُمَّ مَعَ الصَّمْتِ عَنِ الْإِنْكَارِ

٥٤٠ - وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَظْنُونٌ عَرَى
عَنِ الْقِيُودِ فِي الَّذِي تَوَاتَرَا

٥٤١ - وَالْمُسْتَفِيزُ مِنْهُ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
أَقْلُهُ وَبَغْضُهُمْ قَدْ رَفَعَهُ

٥٤٢ - عَنْ وَاحِدٍ وَبَغْضُهُمْ عَمَّا يَلِي
وَجَعَلُهُ وَاسِطَةً قَوْلُ جَلِي

٥٤٣ - وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْإِطْلَاقِ
عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْحُذَاقِ

٥٤٤ - وَبَغْضُهُمْ يُفِيدُ إِنْ عَذُلُ رَوَى
وَاخْتِيرَ ذَا إِنْ الْقَرِينَةُ اخْتَوَى

٥٤٥ - وَفِي الشَّهَادَةِ وَفِي الْفَتْوَى الْعَمَلُ
بِهِ وَجُوبُهُ اتِّفَاقًا قَدْ حَصَلَ

٥٤٦ - كَذَلِكَ جَاءَ فِي اتِّخَاذِ الْأَذْوِيَّةِ
وَنَحْوِهَا كَسَفَرٍ وَالْأَغْذِيَّةِ

٥٤٧ - وَمَالِكٌ بِمَا سَوَى ذَلِكَ نَخَعُ
وَمَا يُنَافِي نَقْلَ طَيْبَةٍ مَنَعُ

٥٤٨ - إِذَا ذَاكَ قَطَعِي وَإِنْ رَأْيَا فَنَفِي
تَقْدِيمِ ذَا أَوْ ذَاكَ خُلْفٌ قَدْ قُفِي

٥٤٩ - كَذَلِكَ فِيمَا عَارَضَ الْقِيَاسَا
رِوَايَتَا مَنْ أَحْكَمَ الْأَسَاسَا

٥٥٠ - وَقَدْ كَفَى مِنْ غَيْرِ مَا اغْتِضَادِ
خَبَرُ وَاحِدٍ مِنَ الْآحَادِ

٥٥١ - وَالْجَزْمُ مِنْ فَرْعٍ وَشَكَّ الْأَصْلُ
وَدَعَّ بِجَزْمِهِ لِذَاكَ النَّقْلِ

٥٥٢ - وَقَالَ بِالْقَبُولِ إِنْ لَمْ يَنْتَفِي
أَصْلٌ مِنَ الْحَدِيثِ شَيْخٌ مُفْتَفِي

٥٥٣ - وَلَيْسَ ذَا يَفْدَحُ فِي الْعَدَالَةِ
كَشَاهِدٍ لِلْجَزْمِ بِالْمَقَالَةِ

٥٥٤ - وَالرَّفْعُ وَالْوَضْلُ وَزَيْدُ اللَّفْظِ
مَقْبُولَةٌ عِنْدَ إِمَامِ الْحِفْظِ

٥٥٥ - إِنْ أَمَكْنَ الذُّهُولُ عَنْهَا عَادَةً
إِلَّا فَلَا قَبُولَ لِلزِّيَادَةِ

٥٥٦ - وَقِيلَ لَا إِنْ اتَّحَادَ قَدْ عَلِمَ
وَالْوَفْقُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رُسِمَ

٥٥٧ - وَلِلتَّعَارُضِ نُمِي الْمُغَيَّرُ
وَحَذْفُ بَعْضٍ قَدْ رَأَى الْأَكْثَرُ

٥٥٨ - دُونَ إِزْتِبَاطٍ وَهُوَ فِي التَّأْلِيفِ
يَسُوعُ بِالْوَفْقِ بِلَا تَغْنِيفِ

٥٥٩ - بِغَالِبِ الظَّنِّ يَدُورُ الْمُغْتَبَرُ
فَاغْتَبَرَ الْإِسْلَامَ كُلُّ مَنْ عَبَرَ

٥٦٠ - وَفَاسِقٌ وَذُو ابْتِدَاعٍ إِنْ دَعَا
أَوْ مُطْلَقاً رَدُّ لِكُلِّ سَمِيعَا

٥٦١ - كَذَا الصَّبِي وَإِنْ يَكُن تَحْمُلُ
ثُمَّ أَدَا بِنَفْسِي مَنَعَ قُبِلُوا

٥٦٢ - مَنْ لَيْسَ ذَا فِقْهِ أَبَاهُ الْجَيْلُ
وَعَكْسُهُ أَثْبَتُهُ الدَّلِيلُ

٥٦٣ - وَمَنْ لَهُ فِي غَيْرِهِ تَسَاهُلُ
ذُو عُجْمَةٍ أَوْ جَهْلٍ مَنَمَى يُقْبَلُ

٥٦٤ - كَخُلْفِهِ لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ
وَخُلْفِهِ لِلْمُتَوَاتِرَاتِ

٥٦٥ - وَكَثْرَةٌ وَإِنْ لَقِيَّ يَنْدُرُ
فِيمَا بِهِ تَخْصِيلُهُ لَا يُحْظَرُ

٥٦٦ - عَدْلُ الرُّوَايَةِ الَّذِي قَدْ أَوْجَبُوا
هُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ هَذَا يُجْلَبُ

٥٦٧ - وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَا
وَيَتَّقِي فِي الْأَغْلَبِ الصَّغَائِرَا

٥٦٨ - وَمَا أَبْيَحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ
يَقْدَحُ فِي مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ

٥٦٩ - وَذُوْ اُنْوَثَةٍ وَعَبْدٌ وَالْعِدَا
وَذُوْ قَرَابَةٍ خِلَافُ الشُّهَدَا

٥٧٠ - وَلَا صَغِيرَةً مَّعَ الْإِضْرَارِ
الْمُبْطِلِ الثَّقَّةَ بِالْأَخْبَارِ

٥٧١ - فَدَغْ لِمَنْ جُهْلَ مُطْلَقاً وَمَنْ
فِي عَيْنِهِ يُجْهَلُ أَوْ فِيمَا بَطْنُ

٥٧٢ - وَمُثْبِتُ الْعَدَالَةِ اخْتِبَارُ
كَذَاكَ تَغْدِيلُ وَالْإِنْتِشَارُ

٥٧٣ - وَفِي قَضَا الْقَاضِي وَأَخِذِ الرَّاوي
وَعَمَلِ الْعَالِمِ أَيْضاً نَاوي

٥٧٤ - وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُلْتَزِمَا
رَدًّا لِمَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ عِلْمَا

٥٧٥ - وَالْجَرْحَ قَدْ مِ بِاتِّفَاقٍ أَبَدَا
إِنْ كَانَ مَنْ جَرَحَ أَعْلَى عَدَدَا

٥٧٦ - وَغَيْرُهُ كَهَوٍ بِدُونِ مَينِ
وَقِيلَ بِالتَّرْجِيحِ فِي الْقِسْمَيْنِ

٥٧٧ - كِلَاهُمَا يَثْبُتُهُ الْمُتَفَرِّدُ
وَمَالِكٌ عَنْهُ رُويَ التَّعَدُّدُ

- ٥٧٨ - وَقَالَ بِالْعَدَدِ ذُو دِرَايَةِ
فِي جِهَةِ الشَّاهِدِ لَا الرُّوَايَةِ
- ٥٧٩ - شَهَادَةُ الْإِخْبَارِ عَمَّا خَصَّ إِنْ
فِيهِ تَرَأُّعٌ إِلَى الْقَاضِي زَكْنَ
- ٥٨٠ - وَغَيْرُهُ رَوَايَةُ وَالصَّخْبُ
تَغْدِيلُهُمْ كُلُّ إِلَيْنِهِ يَضْبُو
- ٥٨١ - وَاخْتَارَ فِي الْمَلَاذِمِينَ دُونَ مَنْ
رَأَاهُ مَرَّةً إِمَامٌ مُؤَوَّتَمَنَ
- ٥٨٢ - إِذَا ادَّعَى الْمَعَاصِرُ الْعَدْلَ الشَّرَفَ
بِصُخْبَةٍ يَقْبَلُهُ جُلُّ السَّلَفِ
- ٥٨٣ - وَمُرْسَلٌ قَوْلُهُ غَيْرِ مَنْ صَحِبَ
قَالَ إِمَامُ الْأَعْجَمِينَ وَالْعَرَبِ
- ٥٨٤ - عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ
أَوْ الْكَبِيرِ قَالَ خَيْرُ شَافِعٍ
- ٥٨٥ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ رُجِّحَا
عَلَيْهِ مُسْنَدٌ وَعَكْسٌ صَحِّحَا
- ٥٨٦ - وَالنَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مُنِغٌ
وَمَالِكٌ عَنْهُ الْجَوَازُ قَدْ سَمِعَ

٥٨٧ - لِعَارِفِ يَفْهَمُ مَغْنَاهُ جَزَمَ
وَعَالِبُ الظَّنِّ لَدَى الْبَغْضِ انْحَتَمَ

٥٨٨ - وَالِإِسْتِوَاءُ فِي الْخَفَاءِ وَالْجَلَا
لَدَى الْمَجْوزِينَ حَتْمًا حَصَلَا

٥٨٩ - وَبَغْضُهُمْ مَنَعَ فِي الْقِصَارِ
دُونَ الَّتِي تَطُولُ لِاضْطِرَارِ

٥٩٠ - وَبِالْمُرَادِفِ يَجُوزُ قَطْعَا
وَبَغْضُهُمْ يَخْكُونُ فِيهِ الْمَنَعَا

٥٩١ - وَجُوزَنَ وَفَقَا بِلَفْظِ عَجَمِي
وَنَحْوِهِ الْإِبْدَالُ لِلْمُتَرَجِمِ

فصل كيفية رواية الصحابي

٥٩٢ - أَزْفَعُهَا الصَّرِيحُ فِي السَّمَاعِ
مِنَ الرَّسُولِ الْمَجْتَبَى الْمُطَاعِ

٥٩٣ - مِنْهُ سَمِعْتُ مِنْهُ ذَا أَوْ أَخْبِرَا
شَافَهَنِي حَدَّثَنِيهِ صَيِّرَا

٥٩٤ - فَقَالَ عَنْ ثَمَّ نُهْيِ أَوْ أَمِرَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ خَيْرُ الْوَرَى قَدْ ذُكِرَا

٥٩٥ - كَذَا مِنَ السُّنَّةِ يُرْوَى وَالتَّحْقُّقُ
كُتِبَ بِهِ إِذَا بَعَثَهُ التَّصَدِّقُ

فصل كيفية رواية غير الصحابي

٥٩٦ - لِلْعَرَضِ وَالسَّمَاعِ وَالْإِذْنِ اسْتَوْا
مَتَى عَلَى النَّوَالِ ذَا الْإِذْنِ اخْتَوَى

٥٩٧ - وَاعْمَلْ بِمَا عَنِ الْإِجَازَةِ رُوي
إِنْ صَحَّ سَمِعُهُ بِظَنٍّ قَدْ قَوِي

٥٩٨ - لِشَبَّهَهَا الْوَقْفَ تَجِي لِمَنْ عُدِمَ
وَعَدَمُ التَّفْصِيلِ فِيهِ مُنَحْتَمٍ

٥٩٩ - وَالْكَتَبِ دُونَ الْإِذْنِ بِالَّذِي سَمِعَ
إِنْ عُرِفَ الْخَطُّ وَإِلَّا يَمْتَنِعُ

٦٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي إِعْلَامِهِ الْمُجَرَّدِ
وَاعْمَلْ مِنْهُ صَحِيحَ السَّنَدِ

٦٠١ - وَالْأَخْذُ عَنْ وَجَادَةٍ مِمَّا انْحَظَلْ
وَفَقْأً وَجُلُّ النَّاسِ يَمْنَعُ الْعَمَلِ

٦٠٢ - وَمَا بِهِ يُذَكَّرُ لَفْظُ الْخَبَرِ
فَذَلِكَ مَسْطُورٌ بَعْلَمِ الْأَثَرِ

فصل كتاب الإجماع

- ٦٠٣ - وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ مِنْ مُجْتَهِدِ
الْأُمَّةِ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ أَحْمَدِ
- ٦٠٤ - وَأُطْلِقَ فِي الْعَصْرِ وَالْمُتَّفَقِ
عَلَيْهِ فَيُلْغَا لِمَنْ عَمَّ انْتَقَى
- ٦٠٥ - وَقِيلَ لَا وَقِيلَ فِي الْجَلِيِّ
مِثْلُ الزُّنَى وَالْحَجِّ لَا الْخَفِيِّ
- ٦٠٦ - وَقِيلَ لَا فِي كُلِّ مَا التَّكْلِيفُ
بَعْلَمُهُ قَدْ عَمَّ اللَّطِيفُ
- ٦٠٧ - وَذَا لِإِلْخِتِجَاجٍ أَوْ أَنْ يُطْلَقَا
عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ وَكُلُّ يُنْتَقَى
- ٦٠٨ - وَكُلُّ مَنْ بِإِذْعَةٍ يُكْفَرُ
مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فَلَا يُعْتَبَرُ
- ٦٠٩ - وَالْكُلُّ وَاجِبٌ وَقِيلَ لَا يَضُرُّ
الْإِثْنَانِ دُونَ مَنْ عَلَيْهِمَا كَثُرُ
- ٦١٠ - وَاعْتَبِرْ مَعَ الصَّحَابِيِّ مَنْ تَبِعَ
إِنْ كَانَ مَوْجُوداً وَإِلَّا فَاُمْتَنِعَ
- ٦١١ - ثُمَّ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ وَالتَّوَاتُرُ
لَعَوُّ عَلَى مَا يَنْتَحِيهِ الْأَكْثَرُ

- ٦١٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ يُخْظَلُ
 فيما به كَالْعِلْمِ دَوْرٌ يَخْصُلُ
- ٦١٣ - وَمَا إِلَى الْكُوفَةِ مِنْهُ يَنْتَمِي
 وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ فَاعْلَمْ
- ٦١٤ - وَأَوْجِبَنْ حُجِّيَّةً لِلْمَدَنِيِّ
 فيما عَلَى التَّوْقِيفِ أَمْرُهُ بُنِيَ
- ٦١٥ - وَقِيلَ مُطْلَقاً وَمَا قَدْ أَجْمَعَا
 عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ مِمَّا مُنِعَا
- ٦١٦ - وَمَا عَرَى مِنْهُ عَلَى السَّنِيِّ
 مِنَ الْأَمَارَةِ أَوْ الْقَطْعِيِّ
- ٦١٧ - وَخَرَقَهُ فَاْمَنْعَ لِقَوْلِ زَائِدٍ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ سِوَى مُعَانِدٍ
- ٦١٨ - وَقِيلَ إِنْ خَرَقَ وَالتَّفْصِيلُ
 إِخْدَائُهُ مَنَعَهُ الدَّلِيلُ
- ٦١٩ - وَرِدَّةُ الْأُمَّةِ لَا الْجَهْلَ لِمَا
 عَدَمُ تَكْلِيفٍ بِهِ قَدْ عَلِمَا
- ٦٢٠ - وَلَا يُعَارِضُ لَهُ دَلِيلُ
 وَيُظْهَرُ الدَّلِيلُ وَالتَّأْوِيلُ

- ٦٢١ - وَقَدَّمْنَاهُ عَلَى مَا خَالَفَا
إِنْ كَانَ بِالْقَطْعِ يُرَى مُتَّصِفًا
- ٦٢٢ - وَهُوَ الْمُشَاهِدُ أَوْ الْمَنْقُولُ
بِعَدَدِ التَّوَاتُرِ الْمَقُولُ
- ٦٢٣ - وَفِي إِنْقِسَامِهَا لِقِسْمَيْنِ وَكُلُّ
فِي قَوْلِهِ مُخْطِطٌ تَرَدَّدَ نُقِلَ
- ٦٢٤ - وَجَعَلَ مَنْ سَكَتَ مِثْلَ مَنْ أَقْرَأَ
فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ
- ٦٢٥ - فَالاحتجاجُ بالسُّكُوتِ نَمَى
تَفْرِيعُهُ عَلَيْهِ مَنْ تَقَدَّمَ
- ٦٢٦ - وَهُوَ بِفَقْدِ السُّخْطِ وَالضُّدِّ حَرِي
مَعَ مُضِيِّ مُهْلَةٍ لِلنَّظَرِ
- ٦٢٧ - وَلَا يُكْفَرُ الَّذِي قَدْ اتَّبَعَ
إِنْكَارَ الإِجْمَاعِ وَيُنْسَى مَا ابْتَدَعَ
- ٦٢٨ - وَالْكَافِرُ الْجَاوِدُ مَا قَدْ أُجْمِعَا
عَلَيْهِ مِمَّا عَلَّمَهُ قَدْ وَقَعَا
- ٦٢٩ - عَنِ الضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِيِّ
وَمِثْلُهُ الْمَشْهُورُ فِي الْقَوِيِّ

٦٣٠ - إِنْ كَانَ مَنْصُوصاً وَفِي الْغَيْرِ اخْتَلَفَ
إِنْ قَدَّمَ الْعَهْدُ بِالْإِسْلَامِ السَّلَفُ

كِتَابُ الْقِيَاسِ

٦٣١ - بِحَمْلِ مَعْلُومٍ عَلَى مَا قَدْ عَلِمَ
لِلْإِسْتِوَاءِ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ وَبَيْنَ

٦٣٢ - وَإِنْ تُرِدَ شُؤْلُهُ لِمَا فَسَدَ
فَزِدْ لَدَى الْحَامِلِ وَالزَّيْدُ أَسَدٌ

٦٣٣ - وَالْحَامِلُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ
وَهُوَ قَبْلَ مَا رَوَاهُ الْوَاحِدُ

٦٣٤ - وَقَبْلَهُ الْقَطْعِيُّ مِنْ نَصٍّ وَمِنْ
إِجْمَاعِهِمْ عِنْدَ جَمِيعٍ مَنْ فَطِنَ

٦٣٥ - وَمَا رُويَ مِنْ ذَمِّهِ فَقَدْ عَنِيَ
بِهِ الَّذِي عَلَى الْفَسَادِ قَدْ بُنِيَ

٦٣٦ - وَالْحَدُّ وَالْكَفَّارَةُ التَّقْدِيرُ
جَوَازُهُ فِيهَا هُوَ الْمَشْهُورُ

٦٣٧ - وَرُخْصَةٌ بِعَكْسِهَا وَالسَّبَبُ
وَعَبْرَتُهَا لِلاتِّفَاقِ يُنْسَبُ

٦٣٨ - وَإِنْ نُمِّي لِلْعُرْفِ مَا كَالطُّهْرِ
أَوْ الْمَحِيضِ فَهُوَ فِيهِ يَجْرِي

فصل أركان القياس

٦٣٩ - الْأَصْلُ حُكْمُهُ وَمَا قَدْ شُبِّهَا
وَعِلَّةُ رَابِعُهَا فَاثْنَتَانِ

٦٤٠ - وَالْحُكْمُ أَوْ مَحَلُّهُ أَوْ مَا يَدُلُّ
تَأْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا نُقِلَ

٦٤١ - وَقَسٌّ عَلَيْهِ دُونَ شَرْطِ نَصٍّ
يُجِزُهُ بِالنَّوعِ أَوْ بِالشَّخْصِ

٦٤٢ - وَعِلَّةٌ وَجُودُهَا الْوِفَاقُ
عَلَيْهِ يَأْبَى شَرْطُهُ الْحُذَاقُ

٦٤٣ - وَحُكْمُ الْأَصْلِ قَدْ يَكُونُ مُلْحَقًا
لِمَا مِنْ اغْتِبَارِ الْأُذْنَى حَقًّا

٦٤٤ - مُسْتَلَخَقُ الشَّرْعِيِّ هُوَ الشَّرْعِيُّ
وَعَايِرُهُ لِغَايِرِهِ مَرْعِيُّ

٦٤٥ - وَمَا بِقَطْعٍ فِيهِ قَدْ تَعَبَّدَا
رَبِّي فَمُلْحَقٌ كَذَاكَ عَهْدَا

٦٤٦ - وَلَيْسَ حُكْمُ الْأَضْلِ بِالْأَسَاسِ
مَتَى يَحْدُ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ

٦٤٧ - لِكُونِهِ مَعْنَاهُ لَيْسَ يُغَقَّلُ
أَوِ التَّعَدِّي فِيهِ لَيْسَ يَخْصُلُ

٦٤٨ - وَحَيْثُ مَا يَنْدَرِجُ الْحُكْمَانِ
فِي النَّصِّ فَالْأَمْرَانِ قُلْ سِيَانِ

٦٤٩ - وَالْوُفْقُ فِي الْحُكْمِ لَدَى الْخَضْمَيْنِ
شَرْطُ جَوَازِ الْقَيْسِ دُونَ مَيْنِ

٦٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ لِعَلَّتَيْنِ اخْتَلَفَا
تَرَكَّبَ الْأَضْلُ لَدَى مَنْ سَلَفَا

٦٥١ - مُرَكَّبُ الْوَضْفِ إِذَا الْخَضْمُ مَنَعَ
وُجُودَ ذَا الْوَضْفِ فِي الْأَضْلِ الْمَتَّبِعِ

٦٥٢ - وَرَدُّهُ انْتَقِي وَقِيلَ يُقْبَلُ
وَفِي التَّقْدِمِ خِلَافٌ يُنْقَلُ

فصل الفرع

٦٥٣ - الْحُكْمُ فِي رَأْيٍ وَمَا تُشَبِّهَا
مِنَ الْمَحَلِّ عِنْدَ جُلِّ النُّبْهَا

- ٦٥٤ - وَجُودُ جَامِعٍ بِهِ مُتَمِّمَا
شَرْطُ وَفِي الْقَطْعِ إِلَى الْقَطْعِ انْتِمَى
- ٦٥٥ - وَإِنْ تَكُنْ ظَنِّيَّةً فَالْأَذَوْنُ
لِذَا الْقِيَّاسِ عِلْمٌ مُدَوَّنٌ
- ٦٥٦ - وَالْفَرْعُ لِلْأَضَلِّ بِبَاعِثٍ وَفِي
الْحُكْمِ نَوْعاً أَوْ بِجِنْسٍ يَفْتَنِي
- ٦٥٧ - وَمُقْتَضِي الضُّدِّ أَوْ النَّقِيضِ
لِلْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ كَوَقْعِ الْبَيْضِ
- ٦٥٨ - بِعَكْسٍ مَا خِلَافَ حَكْمٍ يَفْتَضِي
وَادْفَعِ بِتَرْجِيحٍ لِذَا الْمُعْتَرِضِ
- ٦٥٩ - وَعَدَمُ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى
وَفَائِهِ أَوْجَبُهُ مَنْ أَصْلًا
- ٦٦٠ - مَنَعَ الدَّلِيلَيْنِ وَحُكْمُ الْفَرْعِ
ظُهُورُهُ قَبْلُ يُرَى ذَا مَنَعَ

فصل العلة

- ٦٦١ - مُعَرَّفُ الْحَكْمِ بِوَضْعِ الشَّارِعِ
وَالْحُكْمُ ثَابِتٌ بِهَا فَاتَّبِعْ

٦٦٢ - وَوَضَفَهَا بِالْبَغْثِ مَا اسْتَبِينَا
مِنْهُ سِوَى بَغْثِ الْمُكَلَّفِينَا

٦٦٣ - لِلدَّفْعِ وَالرَّفْعِ أَوِ الْأَمْرَيْنِ
وَاجِبَةُ الظُّهُورِ دُونَ مَيْنِ

٦٦٤ - وَمِنْ شُرُوطِ الْوَضْفِ الْإِنْضِبَاطُ
إِلَّا فَحْكَمَةً بِهَا يُنَاطُ

٦٦٥ - وَهِيَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا الْوَضْفُ جَرَى
عِلَّةَ حُكْمٍ عِنْدَ كُلِّ مَنْ دَرَى

٦٦٦ - وَهُوَ لِللُّغَةِ وَالْحَقِيقَةِ
وَالشَّرْعِ وَالْعُرْفِ نَمَى الْخَلِيقَةِ

٦٦٧ - وَقَدْ يُعَلَّلُ بِمَا تَرَكَّبَا
وَأَمْنَعُ لِعِلَّةٍ بِمَا قَدْ أَذْهَبَا

٦٦٨ - وَالْخُلْفُ فِي التَّغْلِيلِ بِالَّذِي عُدِمَ
لِمَا تُبَوِّتِيَا كَنَسْبِي عِلْمَ

٦٦٩ - لَمْ تُلَفَ فِي الْمُعَلَّلَاتِ عِلَّةٌ
خَالِيَةٌ مِنْ حِكْمَةٍ فِي الْجُمْلَةِ

٦٧٠ - وَرَبَّمَا يُغْوِزُنَا أَطْلَاعُ
لِكِنَّةٍ لَيْسَ بِهِ امْتِنَاعُ

٦٧١ - وفي ثُبُوتِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْإِنْتِفَاءِ
لِلظَّنِّ وَالنَّفْيِ خِلَافٌ عُرِفَا

٦٧٢ - وَعَلَّلُوا بِمَا خَلَتْ مِنْ تَعْدِيهِ
لِيُعْلَمَ امْتِنَاعُهُ وَالتَّقْوِيَةُ

٦٧٣ - مِنْهَا مَحَلُّ الْحُكْمِ أَوْ جُزْءٌ وَزِدْ
وَصَفَاءً إِذَا كُلُّ لُزُومِيٍّ يَرِدُ

٦٧٤ - وَجَازٍ بِالْمُشْتَقِّ دُونَ اللَّقَبِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ صِفَةٍ فَقَدْ أُبِيَ

٦٧٥ - وَعِلَّةٌ مَنْصُوصَةٌ تَعَدُّ
فِي ذَاتِ الْإِسْتِنْبَاطِ خُلْفٌ يُعْهَدُ

٦٧٦ - وَذَاكَ فِي الْحُكْمِ الْكَثِيرِ أَطْلَقَهُ
كَالْقَطْعِ مَعَ غُزْمِ نِصَابِ السَّرِقَةِ

٦٧٧ - وَقَدْ تُخَصِّصُ وَقَدْ تُعَمَّمُ
لِأَضْلِيلِهَا لَكِنَّا لَا تَخْرِمُ

٦٧٨ - وَشَرْطُهَا التَّغْيِينُ وَالتَّقْدِيرُ
لَهَا جَوَازُهُ هُوَ التَّخْرِيرُ

٦٧٩ - وَمُقْتَضِي الْحُكْمِ وَجُودُهُ وَجَبَ
مَتَى يَكُنْ وَجُودُ مَا نَعِيَ سَبَبُ

٦٨٠ - كذا إذا انتفاء شرط كانا
وفخرهم خلاف ذأ أبانا

فصل مسالك العلة

- ٦٨١ - وَمَسْلُكُ الْعِلَّةِ مَا دَلَّ عَلَى
عَلِيَّةِ الشَّيْءِ مَتَى مَا حَصَلَ
- ٦٨٢ - الْإِجْمَاعُ فَالِنِّصُّ الصَّرِيحُ مِثْلُ
لِعَلَّةٍ فَسَبَبٍ فَيَثَلُو
- ٦٨٣ - مِنْ أَجْلِ ذَا فَنَحْوُ كَيْ إِذَا فَمَا
ظَهَرَ لَا مُثَمَّتَ الْبَا عُلِمَا
- ٦٨٤ - فَالْفَاءُ لِلشَّارِعِ فَالْفَقِيهِ
فَغَيْرِهِ يُتَّبَعُ بِالشَّبِيهِ
- ٦٨٥ - وَالثَّالِثُ الْإِيْمَا اقْتِرَانُ الْوَصْفِ
بِالْحُكْمِ مَلْفُوظَيْنِ دُونَ خُلْفِ
- ٦٨٦ - وَذَلِكَ الْوَصْفُ أَوِ النَّظِيرُ
قِرَائَتُهُ لِغَيْرِهَا يَضِيرُ
- ٦٨٧ - كَمَا إِذَا سَمِعَ وَضَفًا فَحَكَمَ
وَذَكَرَهُ فِي الْحُكْمِ وَضَفًا قَدْ أَلَمَ

٦٨٨ - إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَمْ يُفِدِ
وَمَنْعُهُ مِمَّا يُفِيْتُ اسْتَفِدَ

٦٨٩ - تَرْتِيبُهُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ وَاتَّضَحَ
تَفْرِيقُ حُكْمَيْنِ بِوَصْفِ الْمُضْطَلَحِ

٦٩٠ - أَوْ غَايَةِ شَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ
تَنَاسُبُ الْوَصْفِ عَلَى الْبِنَاءِ

٦٩١ - وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ قِسْمٌ رَابِعٌ
أَنْ يَخْصُرَ الْأَوْصَافَ فِيهِ جَامِعٌ

٦٩٢ - وَيُبْطِلُ الَّذِي لَهَا لَا يَضْلُحُ
فَمَا بَقِيَ تَغْيِيئُهُ مَتَّضِحٌ

٦٩٣ - مُغْتَرَضُ الْحَضَرِ فِي دَفْعِهِ يَرِدُ
بَحَثُ ثُمَّ بَعْدَ بَحْثِي لَمْ أَجِدْ

٦٩٤ - أَوْ انْفِقَادُ مَا سِوَاهَا الْأَضْلُ
وَلَيْسَ فِي الْحَضَرِ لَظْنٌ حَظْلٌ

٦٩٥ - وَهُوَ قَطْعِيٌّ إِذَا مَا نُمِيَ
لِلْقَطْعِ وَالظَّنِّي سِوَاهُ وَعِيَا

٦٩٦ - حُجِّيَّةُ الظَّنِّي رَأْيُ الْأَكْثَرِ
فِي حَقِّ نَاطِرٍ وَفِي الْمُنَاطِرِ

- ٦٩٧ - إِنْ يُبْدِ وَضْفًا زَائِدًا مُغْتَرِضُ
وَفِي بِهِ دُونَ الْبَيَانِ الْغَرَضُ
- ٦٩٨ - وَقَطْعُ ذِي السَّبْرِ إِذَا مُنْحَتِمُ
وَالْأَمْرُ فِي إِبْطَالِهِ مُنْبَهُمُ
- ٦٩٩ - أَبْطُلْ لِمَا طَرَدًا يُرَى وَيَبْطُلُ
غَيْرَ مُنَاسِبٍ لَهُ الْمُنْخَزِلُ
- ٧٠٠ - كَذَاكَ بِالْإِلْغَا وَإِنْ قَدْ نَاسَبَا
وَبِتَعَدِّي وَضْفِهِ الَّذِي اجْتَبَى
- ٧٠١ - ثُمَّ الْمُنَاسَبَةُ وَالْإِخَالَةُ
مِنَ الْمَسَالِكِ بِلا اسْتِحَالَةٍ
- ٧٠٢ - ثُمَّ بَتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ يَشْتَهَرُ
تَخْرِيجُهَا وَبَغْضُهُمْ لَا يَغْتَبِرُ
- ٧٠٣ - وَهُوَ أَنْ يُعَيِّنَ الْمَجْتَهِدُ
لِعِلَّةٍ بِذِكْرِ مَا سَايَرُ
- ٧٠٤ - مِنَ التَّنَاسُبِ الَّذِي مَعَهُ اتَّضَحَ
تَقَارُنُ وَالْأَمْنُ مِمَّا قَدْ قَدَحَ
- ٧٠٥ - وَوَاجِبُ تَحْقِيقِ الْاسْتِقْلَالِ
بِنَفْسِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ

٧٠٦- ثُمَّ الْمُنَاسِبُ الَّذِي تَضَمَّنَا
تَرْتُبُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ مَا اغْتَنَى

٧٠٧- بِهِ الَّذِي شَرَعَ مِنْ إِبْعَادِ
مَفْسَدَةٍ أَوْ جَلْبِ ذِي سَدَادِ

٧٠٨- وَيَخْضُلُ الْقَصْدُ بِشَرْعِ الْحُكْمِ
شَكًّا وَظَنًّا وَكَذَا بِالْجَزْمِ

٧٠٩- وَقَدْ يَكُونُ النَّفْيُ فِيهِ أَرْجَحًا
كَأَيْسَ لِقَضْدِ نَسْلِ نَكْحَا

٧١٠- بِالطَّرْفَيْنِ فِي الْأَصَحِّ عَلَّلُوا
فَقَضَرُ مُتَرَفٍ عَلَيْهِ يُنْقَلُ

٧١١- ثُمَّ الْمُنَاسِبُ عَنِتُّ الْحِكْمَةِ
مِنْهُ ضَرُورِيٌّ وَجَاءَتْ تِمَّةٌ

٧١٢- بَيْنَهُمَا مَا يَنْتَمِي لِلْحَاجِي
وَقَدَّمَ الْقَوِيَّ فِي الرَّوَاكِ

٧١٣- دَيْنٌ فَتَنَفْسٌ ثُمَّ عَقْلٌ نَسَبُ
مَالٍ إِلَى ضَرُورَةٍ تَنْتَسِبُ

٧١٤- وَرَتَّبْنِ وَلْتَعْطِفْنَ مُسَاوِيَا
عِزًّا عَلَى الْمَالِ تَكُنْ مُوَافِيَا

٧١٥- فَحَفِظْهَا حَتَّمْ عَلَى الْإِنْسَانِ
فِي كُلِّ شِرْعَةٍ مِنَ الْأَدْيَانِ

٧١٦- أَلْحَقْ بِهِ مَا كَانَ ذَا تَكْمِيلٍ
كَالْحَدِّ فِيمَا يُشْكِرُ الْقَلِيلِ

٧١٧- وَهُوَ حَلَالٌ فِي شَرَائِعِ الرُّسُلِ
غَيْرِ الَّذِي نَسَخَ شِرْعُهُ السُّبُلِ

٧١٨- أَبَاحَهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
بِرَاءَةٍ لَيْسَتْ مِنَ الْأَحْكَامِ

٧١٩- وَالْبَيْعُ فَالْإِجَارَةُ الْحَاجِيُّ
خِيَارُ بَيْعٍ لِاحِقٌ جَلِيُّ

٧٢٠- وَمَا يُتَمَّمُ لَدَى الْحُذَّاقِ
حَتَّى عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

٧٢١- مِنْهُ مُوَافِقُ أَصُولِ الْمَذْهَبِ
كَسَلْبِ الْأَعْبُدِ شَرِيفِ الْمَنْصِبِ

٧٢٢- وَحُزْمَةُ الْقَدَرِ وَالْإِنْفَاقِ
عَلَى الْأَقَارِبِ ذَوِي الْإِمْلَاقِ

٧٢٣- وَمَا يُعَارِضُ كِتَابَةً سَلَمَ
وَنَخْوَهُ وَأَكْلُ مَا صِيدَ يُؤَمُّ

٧٢٤- مِنَ الْمُنَاسِبِ مُؤَثَّرٌ ذَكَرَ
بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ نَوْعُهُ اغْتَبِرَ

٧٢٥- فِي النَّوعِ لِلْحُكْمِ وَإِنْ لَمْ يُغْتَبَرْ
بِذَيْنِ بَلْ تَرْتَّبُ الْحُكْمُ ظَهَرَ

٧٢٦- عَلَى وِفَاقِهِ فَذَا الْمُلَائِمُ
أَقْوَاهُ مَا ذَكَرَ قَبْلُ الْقَاسِمِ

٧٢٧- مِنْ اعْتِبَارِ النَّوعِ فِي الْجِنْسِ وَمِنْ
عَكْسٍ وَمِنْ جِنْسٍ بِآخِرِ زَكْنٍ

٧٢٨- أَخْصُ حُكْمَ مَنَعٍ مِثْلِ الْخَمْرِ
أَوْ الْوُجُوبِ لِمَنَاهِي الْعَضْرِ

٧٢٩- فَمُطْلَقُ الْحُكْمَيْنِ بَعْدَهُ الطَّلَبُ
وَهُوَ بِالتَّخْيِيرِ فِي الْوَضْعِ اضْطَحَبَ

٧٣٠- فَكَوْنُهُ حُكْمًا كَمَا فِي الْوَصْفِ
مُنَاسِبٌ خَصَّصَهُ ذُو الْعُرْفِ

٧٣١- مَضْلَحَةٌ وَضِدْهَا بَعْدُ فَمَا
كَوْنُ مَحَلِّهَا مِنَ الذُّعْلِمَا

٧٣٢- فَقَدْ أَمَّ الْأَخْصَ وَالْعَرِيبَ
الْغَى اغْتِبَارُهُ الْعَلِيِّ الرَّقِيبِ

٧٣٣ - وَالْوَصْفُ حَيْثُ الْإِغْتِبَارُ يُجْهَلُ
فَهُوَ الْاِسْتِضْلَاحُ قُلُ وَالْمَرْسَلُ

٧٣٤ - نَقَبَلُهُ لِعَمَلِ الصَّحَابَةِ
كَالنَّقْطِ لِلْمُضَحَفِ وَالْكِتَابَةِ

٧٣٥ - تَوَلِيَةِ الصَّدِيقِ لِلْفَارُوقِ
وَهَذَا جَارِ مَسْجِدٍ لِلضَيْقِ

٧٣٦ - وَعَمَلِ السَّكَّةِ تَجْدِيدِ النُّدَا
وَالسَّجْنِ تَذْوِينِ الدَّوَايْنِ بَدَا

٧٣٧ - إِخْرِمَ مُنَاسِبًا بِمُفْسِدٍ لَزِمَ
لِلْحُكْمِ وَهُوَ غَيْرَ مَرْجُوحٍ عَلِمَ

فصل الشبه

٧٣٨ - وَالشَّبَهُ الْمُسْتَلَزِمُ الْمُنَاسِبَا
مِثْلُ الْوُضُو يَسْتَلَزِمُ التَّقَرُّبَا

٧٣٩ - مَعَ اغْتِبَارِ جَنْسِهِ الْقَرِيبِ
فِي مِثْلِهِ لِلْحُكْمِ لَا الْغَرِيبِ

٧٤٠ - صَلاَحُهُ لَمْ يُذَرْ دُونَ الشَّرْعِ
وَلَمْ يُنْطَ مُنَاسِبٌ بِالسَّمْعِ

- ٧٤١- وَحَيْثُ مَا أَمَكَنَّ قَيْنِسُ الْعِلَّةِ
فَتَزَكَّهُ بِالِاتِّفَاقِ أَثْبِتَ
- ٧٤٢- إِلَّا فَنَفِي قَبُولِهِ تَرَدُّدُ
غَلَبَةُ الْأَشْبَاهِ هُوَ الْأَجُودُ
- ٧٤٣- فِي الْحُكْمِ وَالصِّفَةِ ثُمَّ الْحُكْمِ
فَصِفَةٍ فَقَطْ لَدَى ذِي الْعِلْمِ
- ٧٤٤- وَأَبْنُ عَلِيَّةٍ يَرَى لِلصُّورِي
كَالْقَيْنِسِ لِلخَيْلِ عَلَى الْحَمِيرِ

فصل الدوران الوجودي والعدمي، وقد

يسمى بالدوران فقط، وبالطرد والعكس

- ٧٤٥- أَنْ يُوجَدَ الْحُكْمُ لَدَى وُجُودٍ
وَصِفٍ وَيَنْتَفِي لَدَى الْفُقُودِ
- ٧٤٦- وَالْوُضْفُ ذُو تَنَاسُبٍ أَوْ اخْتِمَالٍ
لَهُ وَالْأَقْعَنُ الْقَصْدُ اعْتِزَلُ
- ٧٤٧- وَهُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ سَنَدُ
فِي صُورَةٍ أَوْ صُورَتَيْنِ يُوجَدُ
- ٧٤٨- أَضَلُّ كَبِيرٌ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ
وَالنَّافِعَاتِ عَاجِلًا وَالضَّائِرَةِ

فصل الدوران الوجودي وهو الطرد

- ٧٤٩ - وجود حُكْمٍ حيثما الوُصْفُ حَصَلَ
والاقترانُ في انتفا الوُصْفِ انْحَظَلْ
٧٥٠ - وَلَمْ يَكُنْ تَنَاسُبٌ بِالذَّاتِ
وَتَبَعَ فِيهِ لَدَى الثَّقَاتِ
٧٥١ - وَرَدَّهُ النَّقْلُ عَنِ الصَّحَابَةِ
وَمَنْ رَأَى بِالْأَضَلِّ قَدْ أَجَابَهُ
٧٥٢ - وَالْعَكْسُ وَهُوَ الدَّورَانُ الْعَدَمِي
لَيْسَ بِمَسْلُوكٍ لِتِلْكَ فَاغْلَمْ
٧٥٣ - أَنْ يَنْتَفِي الْحُكْمُ مَتَى الْوُصْفُ انْتَفَى
وما لَدَى الْمَوْجُودِ إِثْرُهُ اقْتَفَى

فصل تنقيح المناط

- ٧٥٤ - وَهُوَ أَنْ يَجِي عَلَى التَّعْلِيلِ
بِالْوُصْفِ ظَاهِرٍ مِنَ التَّنْزِيلِ
٧٥٥ - أَوْ الْحَدِيثِ فَالْخُصُوصَ يَطْرُدُ
عَنِ اعْتِبَارِ الشَّارِعِ الْمُجْتَهِدِ
٧٥٦ - فَمِنْهُ مَا كَانَ بِإِلْغَا الْفَارِقِ
وما بِغَيْرِ مِنْ دَلِيلٍ رَائِقِ

٧٥٧ - مَنْ الْمَنَاظُ أَنْ تَجِي أَوْصَافُ
فَبَعْضُهَا يَأْتِي لَهُ أَنْحِذَافُ

٧٥٨ - عَنِ اعْتِبَارِهِ وَمَا قَدْ بَقِيََا
تَرْتَّبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ افْتُفِيَا

٧٥٩ - تَحْقِيقُ عِلَّةٍ عَلَيْهَا اثْتُلِفَا
فِي الْفَرْعِ تَحْقِيقَ مَنَاظِ أَلِفَا

٧٦٠ - وَالْعَجْزُ عَنْ إِبْطَالِ وَضْفٍ لَمْ يُفِذْ
عِلَّةً لَهُ عَلَى الَّذِي اغْتُمِذْ

٧٦١ - كَذَا إِذَا مَا أَمَكَّنَ الْقِيَّاسُ
بِهِ عَلَى الَّذِي ارْتِضَاهُ النَّاسُ

فصل القوادح

٧٦٢ - مِنْهَا وَجُودُ الْوَضْفِ دُونَ الْحُكْمِ
سَمَاءُهُ بِالنَّقْضِ وَعَاءُ الْعِلْمِ

٧٦٣ - وَالْأَكْثَرُونَ عِنْدَهُمْ لَا يَقْدَحُ
بَلْ هُوَ تَخْصِيصٌ وَذَا مُصَحَّحُ

٧٦٤ - وَقَدْ رُوي عَنْ مَالِكٍ تَخْصِيصُ
إِنْ يَكُ الْإِسْتِنْبَاطُ لَا التَّنْصِيصُ

- ٧٦٥ - وَعَكْسُ هَذَا قَدْ رَأَى الْبَغْضُ
وَمُنْتَقَى ذِي الْإِخْتِصَارِ النَّقْضُ
- ٧٦٦ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مَنْصُوصَةً بِظَاهِرٍ
وَلَيْسَ فِيهَا اسْتَنْبَاطٌ بِضَائِرِ
- ٧٦٧ - إِنْ جَاءَ لِفَقْدِ الشَّرْطِ أَوْ لِمَا مَنَعَ
وَالْوَقْفُ فِي مِثْلِ الْعَرَايَا قَدْ وَقَعَ
- ٧٦٨ - جَوَابُهُ مَنَعُ وَجُودِ الْوَصْفِ أَوْ
مَنَعُ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِيهَا قَدْ رَوَوْا
- ٧٦٩ - وَالْكَسْرُ قَادِحٌ وَمِنْهُ ذَكَرَا
تَخْلَفَ الْحِكْمَةُ عَنْهُ مَنْ دَرَى
- ٧٧٠ - وَمِنْهُ إِطْطَالُ لُجْزٍ وَالْحِيلُ
ضَاقَتْ عَلَيْهِ فِي الْمَجِيءِ بِالْبَدَلِ
- ٧٧١ - وَعَدَمُ الْعَكْسِ مَعَ اتِّحَادِ
يَفْدَحُ دُونَ النَّصِّ بِالتَّمَادِ
- ٧٧٢ - وَالْوَصْفُ إِنْ يُعْدَمُ لَهُ تَأْثِيرُ
فَذَلِكَ لَانْتِقَاضِهِ بِصِيرُ
- ٧٧٣ - خُصَّ بِذِي الْعِلَّةِ بِاتِّتْلَافِ
وَذَاتِ الْاسْتِنْبَاطِ وَالْخِلَافِ

٧٧٤ - يَجِيءُ فِي الطَّرْدِي حَيْثُ عُلِّلَا
بِهِ وَقَدْ يَجِيءُ فِيمَا أَصْلَا

٧٧٥ - وَذَا بِإِيْدَا عِلَّةٍ لِلْحُكْمِ
مِمَّنْ يَرَى تَعَدُّدًا ذَا سُقْمِ

٧٧٦ - وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ أَضْرُبُ
فَمِنْهُ مَا لَيْسَ لِفَيْدٍ يُجْلَبُ

٧٧٧ - وَمَا لِفَيْدٍ عَنْ ضَرُورَةٍ ذِكْرُ
أَوْ لَا وَفِي الْعَفْوِ خِلَافٌ قَدْ سَطِرَ

٧٧٨ - وَالْقَلْبُ إِثْبَاتُ الَّذِي الْحُكْمَ نَقَضَ
بِالْوَضْفِ وَالْقَدْحُ بِهِ لَا يُغْتَرَضُ

٧٧٩ - فَمِنْهُ مَا صَحَّحَ رَأْيَ الْمَغْتَرَضِ
مَعَ أَنَّ رَأْيَ الْخِضَمِ فِيهِ مُنْتَقِضُ

٧٨٠ - وَمِنْهُ مَا يَنْبُطُلُ بِالتَّزَامِ
أَوْ الطَّبَاقِ رَأْيَ ذِي الْخِصَامِ

٧٨١ - وَمِنْهُ مَا إِلَى الْمَسَاوِةِ تُسَبِّبُ
ثُبُوتُ حُكْمَيْنِ لِلْأُضْلِ يَنْسَلِبُ

٧٨٢ - حُكْمٌ عَنِ الْفَرْعِ بِالْإِتِّلَافِ
وَوَاحِدٌ مِنْ ذَيْنِ ذُو خِلَافِ

٧٨٣ - فَيَلْحَقُ الْفَرْعَ بِالْأَصْلِ فَيَرِدُ
كَوْنُ التَّسَاوِي وَاجِباً مِنْ مُنْتَقِذٍ

٧٨٤ - قَبُولُهُ فِيهِ خِلَافاً يَحْكِي
بَغْضُ شُرُوحِ الْجَمْعِ لِابْنِ السَّبْكِ

٧٨٥ - وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ قَدْ حُجِّجَ جَلَا
وَهُوَ تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مُسْجَلَا

٧٨٦ - مِنْ مَانِعٍ أَنَّ الدَّلِيلَ اسْتَلْزَمَا
لِمَا مِنَ الصُّورِ فِيهِ اخْتِصَامَا

٧٨٧ - يَجِيءُ فِي النَّفْيِ وَفِي التَّثْبُوتِ
وَلِشُمُولِ اللَّفْظِ وَالشُّكُوتِ

٧٨٨ - عَمَّا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ قَدْ خَلَا
مِنْ شَهْرَةٍ لِخَوْفِهِ أَنْ تُحْظَلَا

٧٨٩ - وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ قَدْ خُ
إِنْدَاءُ مُخْتَصُّ بِالْأَصْلِ قَدْ صَلَخَ

٧٩٠ - أَوْ مَانِعٍ فِي الْفَرْعِ وَالْجَمْعِ يَرَى
إِلَّا فَلَا فَرْقَ أَنْاسٍ كُبَرَا

٧٩١ - تَعَدُّدُ الْأَصْلِ لِفَرْعٍ مُغْتَمِدٍ
إِذْ يُوجِبُ الْقُوَّةَ تَكْثِيرُ السَّنَدِ

٧٩٢ - فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَأَضِلَّ قَدْ كَفَى
وَقَالَ لَا يَكْفِيهِ بَعْضُ الْعُرْفَا

٤٩٣ - وَقِيلَ إِنْ أَلْحَقَ بِالْمَجْمُوعِ
فَوَاحِدٌ يَكْفِيهِ لَا الْجَمِيعِ

٧٩٤ - وَهَلْ إِذَا اشْتَغَلَ بِالتَّنْبِيَانِ
يَكْفِي جَوَابُ وَاحِدٍ قَوْلَانِ

٧٩٥ - مِنْ الْقَوَادِحِ فُسَادُ الْوَضْعِ أَنْ
يَجِي الدَّلِيلُ حَائِداً عَنِ السَّنَنِ

٧٩٦ - كَالْأَخْذِ لِلتَّوْسِيعِ وَالتَّسْهِيلِ
وَالنَّفْيِ وَالْإثْبَاتِ مِنْ عَدِيلِ

٧٩٧ - مِنْهُ اعْتِبَارُ الْوَصْفِ بِالْإِجْمَاعِ
وَالذِّكْرِ أَوْ حَدِيثِهِ الْمَطَاعِ

٧٩٨ - بِتَنَاقُضِ الْحُكْمِ بِذَا الْقِيَاسِ
جَوَابُهُ بِصِحَّةِ الْأَسَاسِ

٧٩٩ - وَالْخُلْفَ لِلنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعِ دَعَا
فُسَادَ الْإِعْتِبَارِ كُلِّ مَنْ وَعَى

٨٠٠ - وَذَاكَ مِنْ هَذَا أَخْصُ مُطْلَقَا
وَكَوْنُهُ ذَا الْوَجْهِ مِمَّا يُنْتَقَى

- ٨٠١- وَجَمَعَهُ بِالْمَنْعِ لَا يَضِيرُ
كَانَ لَهُ التَّفْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ
- ٨٠٢- مِنَ الْقَوَائِحِ كَمَا فِي النَّقْلِ
مَنْعَ وُجُودِ عِلَّةٍ لِأَضَلِّ
- ٨٠٣- وَمَنْعَ عِلِّيَّةٍ مَا يُعَلَّلُ
بِهِ وَقَدْ حُجِّجَ هُوَ الْمُعَوَّلُ
- ٨٠٤- وَيَقْدَحُ التَّفْسِيمُ أَنْ يَحْتَمِلَا
لَفْظًا لِأَمْرَيْنِ وَلَكِنْ حُظِلَا
- ٨٠٥- وَوُجُودُ عِلَّةٍ بِأَمْرٍ وَاحِدٍ
وَلَيْسَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالْوَارِدِ
- ٧٠٦- جَوَابُهُ بِالْوَضْعِ فِي الْمُرَادِ
أَوِ الظُّهُورِ فِيهِ بِاسْتِشْهَادِ
- ٨٠٧- وَلِلْمُعَارَضَةِ وَالْمَنْعِ مَعَا
أَوِ الْأَخِيرِ الْإِغْتِرَاضُ رَجَعَا
- ٨٠٨- وَالْإِغْتِرَاضُ يُلْحَقُ الدَّلِيلَا
دُونَ الْحِكَايَةِ فَلَا سَبِيلَا
- ٨٠٩- وَالشَّأْنُ لَا يُغْتَرَضُ الْمِثَالُ
إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالْإِحْتِمَالُ

خاتمة

- ٨١٠ - وَهُوَ مَفْرُوضٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ
لِلْحُكْمِ مِنْ نَصِّ عَلَيْهِ يَنْبَنِي
- ٨١١ - لَا يَنْتَمِي لِلْعَوْتِ وَالْجَلِيلِ
إِلَّا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ
- ٨١٢ - وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنَ الْأَصُولِ
وَشِرْعَةِ الْإِلَهِ وَالرَّسُولِ
- ٨١٣ - مَا فِيهِ نَفْيٌ فَارِقٍ وَلَوْ بَظَنٍّ
جَلِيٍّ وَبِالْخَفِيِّ عَكْسُهُ اسْتَبِينُ
- ٨١٤ - كَوْنُ الْخَفِيِّ بِالشُّبْهِ دَابَّاءُ يَسْتَوِي
وَبَيْنَ ذَيْنِ وَاضِحٍ مِمَّا رُوي
- ٨١٥ - قِيلَ الْجَلِيُّ وَوَاضِحٌ وَذُو الْخَفَا
أَوْلَى مُسَاوِ أَدْوَنَ قَدْ عُرِفَا
- ٨١٦ - وَمَا بِذَاتِ عِلَّةٍ قَدْ جُمِعَا
فِيهِ فَقَيْسَ عِلَّةٍ قَدْ سُمِعَا
- ٨١٧ - جَامِعُ ذِي الدَّلَالَةِ الَّذِي لَزِمَ
قَائِرُ فَحُكْمُهَا كَمَا رُسِمَ
- ٨١٨ - قِيَاسَ مَعْنَى الْأَضْلِ عَنْهُمْ حَقَّقِ
لِمَا دُعِيَ الْجَمْعَ بِنَفْيِ الْفَارِقِ

كتاب الاستدلال

- ٨١٩- مَا لَيْسَ بِالنَّصِّ مِنَ الدَّلِيلِ
وَلَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ وَالتَّمَثِيلِ
- ٨٢٠- مِنْهُ قِيَاسُ الْمُنْطَقِيِّ وَالْعَكْسِ
وَمِنْهُ فَقْدُ الشَّرْطِ دُونَ لَبْسِ
- ٨٢١- ثُمَّ انْتَفَا الْمُذْرَكُ مِمَّا يُرْتَضَى
كَذَا وَجُودُ مَا نَعِ أَوْ مَا اقْتَضَى
- ٨٢٢- وَمِنْهُ الْاسْتِقْرَاءُ بِالْجَزْئِيِّ
عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ لِلْكُلِيِّ
- ٨٢٣- فَإِنْ يَعْزَمَ غَيْرُ ذِي الشُّقَّاقِ
فَهُوَ حُجَّةٌ بِالْإِتِّفَاقِ
- ٨٢٤- وَهُوَ فِي الْبَعْضِ إِلَى الظَّنِّ انْتَسَبَ
يُسَمَّى لِحُوقِ الْفَرْدِ بِالَّذِي غَلَبَ
- ٨٢٥- وَرَجَحْنَ كَوْنَ الْإِسْتِضْحَابِ
لِلْعَدَمِ الْأَضْلِيِّ مِنْ ذَا الْبَابِ
- ٨٢٦- بَعْدَ قُصَارَى الْبَحْثِ عَنْ نَصِّ فَلَمْ
يَلَفْ وَهَذَا الْبَحْثُ وَفَقاً مُنَحْتَمِ
- ٨٢٧- وَإِنْ يُعَارِضُ غَالِباً ذَا الْأَضْلِ
فَفِي الْمَقْدَمِ تَنَافِي النَّقْلِ

٨٢٨ - وَمَا عَلَى ثَبُوتِهِ لِلْسَّبَبِ
شَرْعٌ يَدُلُّ مِثْلَ ذَاكَ اسْتَضْحَبِ

٨٢٩ - وَمَا بِمَاضٍ مُثَبَّتٌ لِلْحَالِ
فَهُوَ مَقْلُوبٌ وَعَكْسُ الْخَالِي

٨٣٠ - كَجَرِي مَا جُهِلَ فِيهِ الْمَضْرَفُ
عَلَى الَّذِي الْآنَ لَذَاكَ يُغْرِفُ

٨٣١ - وَالْأَخْذُ بِالَّذِي لَهُ رُجْحَانُ
مِنْ الْأَدِلَّةِ هُوَ اسْتِخْسَانُ

٨٣٢ - أَوْ هُوَ تَخْصِيصُ بُغْرِفٍ مَا يَعُمُّ
وَرَعَى الْإِسْتِصْلَاحَ بَعْضُهُمْ يَوْمُ

٨٣٣ - وَرَدُّ كَوْنِهِ دَلِيلًا يَنْقَدِخُ
وَيَقْصُرُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ مُتَضَخٌ

٨٣٤ - رَأْيِي الصَّحَابِيُّ عَلَى الْأَصْحَابِ لَا
يَكُونُ حُجَّةً بِوَفْقٍ مَنْ خَلَا

٨٣٥ - فِي غَيْرِهِ ثَالِثُهَا إِنْ انْتَشَرَ
وَمَا مُخَالَفٌ لَهُ قَطُّ ظَهَرَ

٨٣٦ - وَيَقْتَدِي مَنْ عَمَّ بِالْمُجْتَهِدِ
مِنْهُمْ لَدَى تَحَقُّقِ الْمُعْتَمَدِ

٨٣٧ - والتَّابِعِي فِي الرَّأْيِ لَا يُقَلَّدُ
لَهُ مِنْ أَهْلِ الْأَجْتِهَادِ أَحَدٌ

٨٣٨ - مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا فَالْعَمَلُ
مِنْهُ بِمَعْنَى النَّصِّ مِمَّا يُحْظَلُّ

٨٣٩ - سَدُّ الذَّرَائِعِ إِلَى الْمَحْرَمِ
حَتْمٌ كَفَتْحِهَا إِلَى الْمُنَحْتَمِ

٨٤٠ - وَبِالْكِرَاهَةِ وَنَذْبٍ وَرَدَا
وَالْغِ إِنَّ يَكُ الْفَسَادُ أَبْعَدَا

٨٤١ - أَوْ رَجَحَ الْإِضْلَاحُ كَالْأَسَارِ
تُفْدَى بِمَا يَنْفَعُ لِلنَّصَارِ

٨٤٢ - وَانْظُرْ تَدَلِّي دَوَالِي الْعَنْبِ
فِي كُلِّ مَشْرِقٍ وَكُلِّ مَغْرِبِ

٨٤٣ - وَيُنْبَذُ الْإِلَهَامُ بِالْعَرَاءِ
أَعْنِي بِهِ إِلَهَامَ الْأَوْلِيَاءِ

٨٤٤ - وَقَدْ رَأَى بَغْضُ مَنْ تَصَوَّفَا
وَعِظْمَةُ النَّبِيِّ تُوجِبُ اقْتِفَا

٨٤٥ - لَا يَخْكُمُ الْوَلِي بِلَا دَلِيلِ
مِنَ النَّصُوصِ أَوْ مِنَ التَّأْوِيلِ

٨٤٦ - فِي غَيْرِهِ الظَّنُّ وَفِيهِ الْقَطْعُ
لأَجْلِ كَشْفِ مَا عَلَيْهِ نَفْعُ

٨٤٧ - وَالظَّنُّ يَخْتَصُّ بِخَمْسِ الْغَيْبِ
لِنَفْيِ عِلْمِهَا بِدُونِ رَيْبِ

٨٤٨ - قَدْ أُسِّسَ الْفِقْهُ عَلَى رَفْعِ الضَّرَرِ
وَأَنَّ مَا يَشُقُّ يَجْلِبُ الْوَطَرُ

٨٤٩ - وَنَفْيِ رَفْعِ الْقَطْعِ بِالشَّكِّ وَأَنَّ
يُحَكَّمُ الْعُرْفُ وَزَادَ مَنْ قَطَنُ

٨٥٠ - كَوْنِ الْأُمُورِ تَبَعَ الْمَقَاصِدِ
مَعَ تَكْلُفٍ بِبَعْضِ وَارِدِ

كتاب التعادل والتراجيح

٨٥١ - وَلَا يَجِي تَعَارُضٌ إِلَّا لِمَا
مِنَ الدَّلِيلَيْنِ إِلَى الظَّنِّ انْتَمَى

٨٥٢ - وَالْاِغْتِدَالُ جَائِزٌ فِي الْوَاقِعِ
كَمَا يَجُوزُ عِنْدَ ذِهْنِ السَّامِعِ

٨٥٣ - وَقَوْلُ مَنْ عَنْهُ رُوي قَوْلَانِ
مُؤَخَّرٌ إِذْ يَتَعَاقَبَانِ

٨٥٤ - إِلَّا فَمَا صَاحِبَهُ مُؤَيَّدُ
وَعَنِيْرُهُ فِيهِ لَهُ تَرْدُدُ

٨٥٥ - وَذِكْرُ مَا ضَعَّفَ لَيْسَ لِلْعَمَلِ
إِذْ ذَاكَ عَنْ وَفَاقِهِمْ قَدْ انْحَظَلْ

٨٥٦ - بَلْ لِلتَّرْقِي لِمَدَارِجِ السَّنَا
وَيَحْفَظُ الْمُذْرَكَ مَنْ لَهُ اِغْتِنَا

٨٥٧ - أَوْ لِمُرَاعَاةِ الْخِلَافِ الْمُشْتَهَرِ
أَوْ الْمُرَاعَاةِ لِكُلِّ مَا سَطِرْ

٨٥٨ - وَكَوْنِهِ يُلْجِي إِلَيْهِ الضَّرْرُ
إِنْ كَانَ لَمْ يَشْتَدَّ فِيهِ الْخَوْرُ

٨٥٩ - وَثَبَتَ الْعَزْوَ وَقَدْ تَحَقَّقَا
ضُرًّا مِنْ الضَّرْرِ بِهِ تَعَلَّقَا

٨٦٠ - وَقَوْلُ مَنْ قَلَّدَ عَالِمًا لَقِيَ
اللَّهُ سَالِمًا فَغَيْرُ مُطْلَقِ

٨٦١ - إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَحْوِ مَالِكٍ أَلِفُ
قَوْلُ بَنِي وَفِي نَظِيرِهَا عُرِفُ

٨٦٢ - فَذَاكَ قَوْلُهُ بِهَا الْمُخَرَّجُ
وَقِيلَ عَزْوُهُ إِلَيْهِ حَرَجُ

- ٨٦٣ - وفي انتسابه إليه مُطْلَقًا
خُلِفَ مَضَى إِلَيْهِ مَنْ قَدْ سَبَقَا
- ٨٦٤ - وَتَنَشَأُ الطَّرُقُ مِنْ نَصَّيْنِ
تَعَارُضَا فِي مُتَشَابِهَيْنِ
- ٨٦٥ - تَقْوِيَةُ الشُّقِّ هِيَ التَّرْجِيحُ
وَأَوْجِبَ الْأَخْذَ بِهِ الصَّحِيحُ
- ٨٦٦ - وَعَمِلَ بِهِ أَبَاهُ الْقَاضِي
إِذَا بِهِ الظَّنُّ يَكُونُ الْقَاضِي
- ٨٦٧ - وَالْجَمْعُ وَاجِبٌ مَتَى مَا أَمَكْنَا
إِلَّا فَلَا خَيْرَ نَسَخَ بَيْنَا
- ٨٦٨ - وَوَجِبَ الْإِسْقَاطُ بِالْجَهْلِ وَإِنْ
تَقَارَنَا فَفِيهِ تَخْيِيرُ زُكْنِ
- ٨٦٩ - وَحَيْثُمَا ظَنَّ الدَّلِيلَانِ مَعَا
فَفِيهِ تَخْيِيرٌ لِقَوْمِ سُمِعَا
- ٨٧٠ - أَوْ يَجِبُ الْوُقُوفُ أَوْ التَّنْسَاقُطُ
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ حَكَاهُ الضَّابِطُ
- ٨٧١ - وَإِنْ يُتَدَمُّ مُشْعِرٌ بِالظَّنِّ
فَانْسَخَ بِآخِرِ لَدَى ذِي الْقَنْ

٨٧٢ - ذُو الْقَطْعِ فِي الْجَهْلِ لَدَيْهِمْ مُغْتَبَرُ
وَإِنْ يَنْعَمَ وَاحِدٌ فَقَدْ غَبَرَ

فصل الترجيح باعتبار حال الراوي

٨٧٣ - قَدْ جَاءَ فِي الْمَرْجَّحَاتِ بِالسَّنَدِ
عُلُوُّهُ وَالزَّيْدُ فِي الْحِفْظِ يُعَدُّ

٨٧٤ - وَالْفِقْهُ وَاللُّغَةُ وَالنَّخْوُ وَرَغْ
وَضَبْطُهُ وَفِطْنَةُ فَقْدِ الْبِدَعِ

٨٧٥ - عَدَالَةُ بِقَيْنِ الْأَشْتِهَارِ
وَكَوْنُهُ زُكِّيَ بِاخْتِبَارِ

٨٧٦ - صَرِيحُهَا وَأَنْ يَزَكِّيَ الْأَكْثَرُ
وَقَدْ تَدْلِيْسُ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا

٨٧٧ - حُرِّيَّةُ وَالْحِفْظُ عِلْمُ النَّسَبِ
وَكَوْنُهُ أَقْرَبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

٨٧٨ - ذِكُورَةُ إِنْ خَالَهُ قَدْ جُهِلَا
وَقِيلَ لَا وَبَعْضُهُمْ قَدْ فَصَّلَا

٨٧٩ - مَا كَانَ أَظْهَرَ رَوَايَةً وَمَا
وَجْهَ التَّحْمِيلِ بِهِ قَدْ عَلِمَا

٨٨٠ - تَأَخَّرُ الْإِسْلَامُ وَالْبَغْضُ اعْتَمَى
تَرْجِيحَ مَنْ إِسْلَامُهُ تَقَدَّمَ

٨٨١ - وَكَوْنُهُ مُبَاشِرًا أَوْ كُلفًا
أَوْ غَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ لِلْأَمْنِ مِنْ خَفَا

٨٨٢ - أَوْ رَاوِيًا بِاللَّفْظِ أَوْ ذَا الْوَاقِعِ
وَكَوْنُ مَنْ رَوَاهُ غَيْرَ مَانِعٍ

٨٨٣ - وَكَوْنُهُ أُودِعَ فِي الصَّحِيحِ
لِمُسْلِمٍ وَالشَّيْخِ ذِي التَّرْجِيحِ

فصل الترجيح باعتبار حال المروي

٨٨٤ - وَكَثْرَةُ الدَّلِيلِ وَالرَّوَايَةِ
مُرْجَّحٌ لَدَى ذَوِي الدَّرَايَةِ

٨٨٥ - وَقَوْلُهُ فَاَلْفَعْلُ فَالتَّفْهِيمُ
فَصَاحَةٌ وَأَلْغِي الْكَثِيرُ

٨٨٦ - زِيَادَةُ وَلُغَةِ الْقَبِيلِ
وَرُجَّحَ الْمُجِلُّ لِلرَّسُولِ

٨٨٧ - وَشُهْرَةُ الْقِصَّةِ ذِكْرُ السَّبَبِ
وَسَمْعُهُ إِيَّاهُ دُونَ حُجْبٍ

٨٨٨ - وَالْمَدَنِي وَالْخَبَرُ الَّذِي جَمَعَ
حُكْمًا وَعِلَّةً كَقَتْلِ مَنْ رَجَعَ

٨٨٩ - وَمَا بِهِ لِعِلَّةٍ تَقْدُمُ
وَمَا بِتَوَكُّيدٍ وَخَوْفٍ يُغْلَمُ

٨٩٠ - وَمَا يَعُمُّ مُطْلَقًا إِلَّا السَّبَبُ
فَقَدْ مِنْهُ تَقْضِي حُكْمًا قَدْ وَجَبَ

٨٩١ - مَا مِنْهُ لِلشَّرْطِ عَلَى الْمَنْكِرِ
وَهُوَ عَلَى كُلِّ الَّذِي لَهُ دُرِي

٨٩٢ - مُعَرَّفُ الْجَمْعِ عَلَى مَا اسْتَفْهِمَا
بِهِ مِنَ اللَّفْظَيْنِ أَعْنِي مَنْ وَمَا

٨٩٣ - وَذِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْمُعَرَّفِ
ذِي الْجِنْسِ لِحَتْمِ عَهْدٍ قَدْ يَفِي

٨٩٤ - تَقْدِيمُ مَا خَصَّ عَلَى مَا لَمْ يُخَصَّ
وَعَكْسُهُ كُلُّ أَتَى عَلَيْهِ نَصَّ

٨٩٥ - إِشَارَةُ وَذَاتُ الْإِيمَا يُرْتَضَى
كَوْنُهُمَا مِنْ بَعْدِ ذَاتِ الْاِقْتِضَا

٨٩٦ - هُمَا عَلَى الْمَفْهُومِ وَالْمُوَافَقَةِ
وَمَالِكُ غَيْرِ الشُّذُوذِ وَافَقَةِ

فصل التَّرجيحُ باعتبار المَذْلُولِ

٨٩٧ - وناقِلٌ ومُثَبِّتٌ والأَمْرُ
بَعْدَ النَّوَاهِي ثُمَّ هَذَا الْآخِرُ

٨٩٨ - عَلَى الْإِبَاحَةِ وَهَكَذَا الْخَبَرُ
عَلَى النَّوَاهِي وَعَلَى الَّذِي أَمَرَ

٨٩٩ - فِي خَبَرِي إِبَاحَةٍ وَحَظَرٍ
ثَالِثُهَا هَذَا كَذَلِكَ يَجْرِي

٩٠٠ - وَالْجَزْمُ قَبْلَ النَّدْبِ وَالَّذِي نَفَى
حَدًّا عَلَى مَا الْحَدُّ فِيهِ أُلْفَا

٩٠١ - مَا كَانَ مَذْلُوعًا لَهُ مَغْفُوعًا
وَمَا عَلَى الْوَضْعِ أَتَى دَلِيلًا

فصل ترجيحُ الإجماعاتِ

٩٠٢ - رَجَّحْ عَلَى النَّصِّ الَّذِي قَدْ أَجْمِعَا
عَلَيْهِ وَالصَّخْبِ عَلَى مَنْ تَبِعَا

٩٠٣ - كَذَلِكَ مَا انْقَرَضَ عَضْرُهُ وَمَا
فِيهِ الْعُمُومُ وافقوا مَنْ عَلِمَا

فصل ترجيح الأقيسة والحدود

- ٩٠٤ - بِقُوَّةِ الْمَثْبُوتِ ذَا الْأَسَاسِ
أَيُّ حُكْمِهِ التَّرْجِيحُ لِلْقِيَاسِ
- ٩٠٥ - وَكَوْنُهُ مُوَافِقَ السَّنَنِ عَنْ
بِالْقَطْعِ بِالْعِلَّةِ أَوْ غَالِبِ ظَنٍّ
- ٩٠٦ - وَقُوَّةِ الْمَسْلُوكِ وَلْتُقَدِّمَ
مَا أَضْلَاهَا تَتْرَكُهُ مُعَمِّمًا
- ٩٠٧ - وَذَاتِ الْأَنْعِكَاسِ وَاطِّرَادِ
فَذَاتِ الْآخِرِ بِلَا عِنَادِ
- ٩٠٨ - وَعِلَّةُ النَّصِّ وَمَا أَضْلَانِ
لَهَا كَمَا قَدْ مَرَّ بِجَرِيَانِ
- ٩٠٩ - فِي كَثْرَةِ الْفُرُوعِ خُلِفَ قَدْ أَلَمَ
وَمَا تُقَلِّلُ تَطَرَّقَ الْعَدَمِ
- ٩١٠ - ذَاتِيَّةً قَدْ مَ وَذَاتَ تَغْدِيَةِ
وَمَا اخْتِطَاطًا عَلِمْتَ مُقْتَضِيَةَ
- ٩١١ - وَقَدْ مَنَ مَا حُكْمُ أَضْلَاهَا جَرَى
مُعَلَّلًا وَفَقَالَ لَدَى مَنْ غَبَرَا
- ٩١٢ - بَعْدَ الْحَقِيقِيِّ أَتَى الْعُرْفِيُّ
وَبَعْدَ هَٰذَيْنِ أَتَى الشَّرْعِيُّ

٩١٣ - وفي الحدودِ الأشهرُ المُقدَّم
وما صريحاً أو أعمَّ يُعلمُ

٩١٤ - وما يوافق لنقلٍ مُطلقاً
والحدُّ سائرَ الرؤومِ سَبَقاً

٩١٥ - وقد خَلَّتْ مُرَجَّحاتُ فاعتَبِرْ
واغْلَمْ بأنَّ كُلَّها لا يَنْحَصِرُ

٩١٦ - قُطِبُ رَحَاهَا قُوَّةُ الْمَظِنَّةِ
فهي لدى تعارضِ مِئْنَةٍ

كتاب الاجتهاد في الفروع

٩١٧ - بَذَلَ الْفَقِيهُ الْوُسْعَ أَنْ يُحْصَلَ
ظَنًّا بِأَنَّ ذَاكَ حَثْمٌ مَثَلًا

٩١٨ - وَذَاكَ مَعَ مُجْتَهِدٍ رَدِيفُ
وَمَا لَهُ يُحَقِّقُ التَّكْلِيفُ

٩١٩ - وَهُوَ شَدِيدُ الْفَهْمِ طَبْعاً وَاخْتِلَافُ
فِي مَنْ بِإِنْكَارِ الْقِيَاسِ قَدْ عُرِفَ

٩٢٠ - قَدْ عَرَفَ التَّكْلِيفَ بِالذَّلِيلِ
ذِي الْعَقْلِ قَبْلَ صَارِفِ الثُّقُولِ

- ٩٢١ - وَالنَّخْوَ وَالْمِيزَانَ وَاللُّغَةَ مَعَ
عِلْمِ الْأُصُولِ وَبِلَاغَةِ جَمْعِ
- ٩٢٢ - وَمَوْضِعِ الْأَحْكَامِ دُونَ شَرْطِ
حِفْظِ الْمُتَوَنِّينَ عِنْدَ أَهْلِ الضَّبْطِ
- ٩٢٣ - دُونَ رُتْبَةِ وَسْطَى فِي كُلِّ مَا عَبَّرَ
وَعِلْمِ الْإِجْمَاعَاتِ مِمَّا يُعْتَبَرُ
- ٩٢٤ - كَشَرْطِ الْآحَادِ وَمَا تَوَاتَرَا
وَمَا صَحِيحاً أَوْ ضَعِيفاً قَدْ جَرَى
- ٩٢٥ - وَمَا عَلَيْهِ أَوْ بِهِ التَّنْسِخُ وَقَعَ
وَسَبَبُ التَّنْزُولِ شَرْطُ مُتَّبَعِ
- ٩٢٦ - كَحَالَةِ الرُّوَاةِ وَالْأَصْحَابِ
وَقَلْدَنْ فِي ذَا عَلَى الصَّوَابِ
- ٩٢٧ - وَلَيْسَ الاجْتِهَادُ مِمَّنْ قَدْ جَهِلَ
عِلْمَ الْفُرُوعِ وَالْكَلَامِ يَنْحَظِلُ
- ٩٢٨ - كَالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى كَذَا لَا تَجِبُ
عَدَالَةُ عَلَى الَّذِي يُنْتَخَبُ
- ٨٢٩ - هَذَا هُوَ الْمُطْلَقُ وَالْمَقْيَدُ
مُنْسَفِلَ الرُّتْبَةِ عَنْهُ يُوجَدُ

- ٩٣٠ - مُلتَزِمٌ أَصُولَ ذَاكَ الْمُطْلَقِ
فَلَيْسَ يَغْدُوها عَلَى الْمُحَقِّقِ
- ٩٣١ - مَجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ مَنْ أَصُولُهُ
مَنْصُوصَةٌ أَوْ لَا حَوَى مَعْقُولُهُ
- ٩٣٢ - وَشَرْطُهُ التَّخْرِيجُ لِلْأَحْكَامِ
عَلَى نَصُوصِ ذَلِكَ الْإِمَامِ
- ٩٣٣ - مُجْتَهِدُ الْفُتَيَّا الَّذِي يُرْجَّحُ
قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ وَذَاكَ أَزْجَحُ
- ٩٣٤ - لِجَاهِلِ الْأَصُولِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا
نَقَلَ مُسْتَوْفَى فَقَطْ وَأَمَّا
- ٩٣٥ - يَجُوزُ الْاجْتِهَادُ فِي مَنْ فَقَطْ
أَوْ فِي قَضِيَّةٍ وَبَعْضٌ قَدْ رَبَطَ
- ٩٣٦ - وَالْخُلْفَ فِي جَوَازِ الْاجْتِهَادِ أَوْ
وَقَوِّعِهِ مِنَ النَّبِيِّ قَدْ رَوَوْا
- ٩٣٧ - وَوَجِبَ الْعِصْمَةُ يَمْنَعُ الْجَنْفَ
وَصَحَّحَ الْوُقُوعَ عَصْرُهُ السَّلَفُ
- ٩٣٨ - وَوَحَّدَ الْمُصِيبَ فِي الْعَقْلِيِّ
وَمَالِكٌ رَأَى فِي الْفِرْعَوِيِّ

٩٣٩ - فَالْحُكْمُ فِي مَذْهَبِهِ مُعَيَّنٌ
لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَا يُبَيِّنُ

٩٤٠ - مُخْطِئُهُ وَإِنْ عَلَيْنِهِ انْحَتَمَا
إِصَابَةٌ لَهُ الثُّوبَابِ اِزْتَسَمَا

٩٤١ - وَمَنْ رَأَى كُلاً مُصِيباً يَغْتَقِذُ
لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ ظَنَّ الْمَجْتَهِدِ

٩٤٢ - أَوْ تَمَّ مَا لَوْ عُيِّنَ الْحُكْمُ حَكَمَ
بِهِ لِذَرٍّ أَوْ لَجَلْبٍ قَدْ أَلَمَ

٩٤٣ - لِيَذَا يُصَوِّبُونَ فِي ابْتِدَاءِ
وَالاجْتِهَادِ دُونَ الْاِنْتِهَاءِ

٩٤٤ - وَالْحُكْمُ وَهُوَ وَاحِدٌ مَتَى عُقِلَ
فِي الْفَرْعِ قَاطِعٌ وَلَكِنْ قَدْ جُهِلَ

٩٤٥ - وَهُوَ آئِمٌّ مَتَى مَا قَصَّصَ
فِي نَظَرٍ وَفَقاً لَدَى مَنْ قَدْ دَرَى

٩٤٦ - وَالْحُكْمُ مِنْ مَجْتَهِدٍ كَيْفَ وَقَعَ
دُونَ شُذُوذٍ نَقَضَهُ قَدْ اِمْتَنَعَ

٩٤٧ - إِلَّا إِذَا التَّصَّرَّ أَوْ الْاِجْمَاعُ أَوْ
قَاعِدَةٌ خَالَفَ فِيهَا مَا رَأَوْا

٩٤٨ - أَوْ اجْتِهَادُهُ أَوْ الْقَيْسَ الْجَلِي
عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ بَغَيْرِ الْمُغْتَلِي

٩٤٩ - حَكَمَ فِي مَذْهَبِهِ وَإِنْ وَصَلَ
لِرُتْبَةِ التَّرْجِيحِ فَالْنَقْضُ انْحَظَلْ

٩٥٠ - وَقَدْ ضَعِيفَ إِنْ جَرَى عَمَلٌ
بِهِ لِأَجْلِ سَبَبٍ قَدْ اتَّصَلَ

٩٥١ - وَهَلْ يَقِيسُ ذُو الْأُصُولِ إِنْ عُدِمَ
نَصُّ إِمَامِهِ الَّذِي لَهُ لَزِمَ

٩٥٢ - مَعَ التَّزَامِ مَالَهُ أَوْ مُطْلَقًا
وَبَغْضِهِمْ بِنَصِّهِ تَعَلَّقَا

٩٥٣ - وَلَمْ يُضْمَنْ ذُو اجْتِهَادٍ ضَيِّعًا
إِنْ يَكُ لَا لِقَاطِعٍ قَدْ رَجَعَا

٩٥٤ - الْأَفْهَلُ يَضْمَنُ أَوْ لَا يَضْمَنُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ تَوَلُّ بَيِّنُ

٩٥٥ - وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَصِبًا فَالْتَّظَرُّ
ذَاكَ وَفَاقًا عِنْدَ مَنْ يُحَرَّرُ

فصل في التقليد في الفروع

- ٩٥٦ - هو التزام مذهب الغير بلا
عِلْمٍ دليله الذي تَأَصَّلَا
- ٩٥٧ - يلزَمُ غَيْرَ ذِي اجْتِهَادٍ مُطْلَقٍ
وإن مُقَيَّدًا إِذَا لَمْ يُطَاقِ
- ٩٥٨ - وَهُوَ لِلْمُجْتَهِدِينَ مُمْتَنِعٌ
لِنَظَرِ قَدْ رُزِقُوهُ مُتَّسِعٌ
- ٩٥٩ - وَلَيْسَ فِي فَتْوَاهُ مُفْتٍ يُتَّبَعُ
إِنْ لَمْ يُضَفِّ لِلدِّينِ وَالْعِلْمِ الْوَرَعُ
- ٩٦٠ - مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْعِلْمِ وَالْعَدْلِ اشتهَرَ
أَوْ حَصَلَ الْقَطْعُ فَالاستفتا ائحْظَرُ
- ٩٦١ - وَوَجِبَ تَجْدِيدُ ذِي الرَّأْيِ النَّظَرُ
إِذَا مُمَائِلٌ عَرَا وَمَا ذَكَرُ
- ٩٦٢ - لِلنَّصِ مِثْلُ مَا إِذَا تَجَدَّدَا
مُغَيَّرٌ إِلَّا فَلَنْ يُجَدَّدَا
- ٩٦٣ - وَمَنْ يُكْرَرْ سُؤَالُ الْمَجْتَهِدِ
مَنْ عَمَّ إِنْ مُمَائِلُ الْفَتْوَى يَعُدُّ
- ٩٦٤ - وَثَانِيًا إِذَا النَّقْلُ صِرْفًا أَهْمِلِ
وَخَيْرُنَ عِنْدَ اسْتِوَاءِ السُّبُلِ

٩٦٥ - وَزَائِدًا فِي الْعِلْمِ بَغْضٌ قَدَمًا
وَقَدَّمَ الْأَوْرَعَ كُلَّ الْقَدَمَا

٩٦٦ - وَجَائِزُ تَقْلِيدُ ذِي اجْتِهَادٍ
وَهُوَ مَفْضُولٌ بِلا اسْتِبْعَادٍ

٩٦٧ - فَكُلُّ مَذْهَبٍ وَسِيلَةٌ إِلَى
دَارِ الْخُبُورِ وَالْقُصُورِ جُعِلَا

٩٦٨ - وَمُوجِبُ تَقْلِيدِ الْأَرْجَحِ وَجَبَ
لَدَيْهِ بَحْثٌ عَنْ إِمَامٍ مُنْتَخَبِ

٩٦٩ - إِذَا سَمِعْتَ فَالْإِمَامَ مَالِكُ
صَحَّ لَهُ الشَّأُ الَّذِي لَا يُذْرِكُ

٩٧٠ - لِلْأَثَرِ الصَّحِيحِ مَعَ حُسْنِ النَّظَرِ
فِي كُلِّ فَنٍّ كَالْكِتَابِ وَالْأَثَرِ

٩٧١ - وَالْخُلْفُ فِي تَقْلِيدِ مَنْ مَاتَ وَفِي
بَيْعِ طَرُوسِ الْفِقْهِ الْآنَ قَدْ نَفِي

٩٧٢ - وَلَكَ أَنْ تَسْأَلَ لِلتَّثْبُتِ
عَنْ مَأْخِذِ الْمَسْئُولِ لَا التَّعَثِّ

٩٧٣ - ثُمَّ عَلَيْهِ غَايَةُ الْبَيَانِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بِالْاِكْتِنَانِ

- ٩٧٤ - يُنْدَبُ لِمَفْتِي أَطْرَاحُهُ النَّظَرُ
إِلَى الْحُطَامِ جَاعِلَ الرِّضَا الْوَطْرَ
- ٩٧٥ - مُتَّصِفاً بِجِلْيَةِ الْوَقَارِ
مُحَاشِياً مَجَالِسَ الْأَشْرَارِ
- ٩٧٦ - وَالْأَرْضُ لَا عَنْ قَائِمٍ مَجْتَهِدٍ
تَخْلُو إِلَى تَزَلُّزِ الْقَوَاعِدِ
- ٩٧٧ - وَهُوَ جَائِزٌ بِحُكْمِ الْعَقْلِ
مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ بِالنَّثْلِ
- ٩٧٨ - وَإِنْ بِقَوْلِ ذِي اجْتِهَادٍ قَدْ عَمِلَ
مَنْ عَمَّ فَالرَّجُوعُ عَنْهُ مُنَحْظِلٌ
- ٩٧٩ - إِلَّا فَهَلْ يَلْزَمُ أَوْ لَا يَلْزَمُ
إِلَّا الَّذِي شَرَعَ أَوْ يَلْزَمُ
- ٩٨٠ - رُجُوعُهُ لِغَيْرِهِ فِي آخِرِ
يَجُوزُ لِلْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
- ٩٨١ - وَذُو التَّزَامِ مَذْهَبٌ هَلْ يَنْتَقِلُ
أَوْ لَا وَتَفْصِيلٌ أَصَحُّ مَا نُقِلَ
- ٩٨٢ - وَمَنْ أَجَازَ لِلْخُرُوجِ قَيِّداً
بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَغْتَقِداً

٩٨٣ - فَضْلًا لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يَبْتَدِعْ
بِخُلْفِ الْأَجْمَاعِ وَإِلَّا يَمْتَنِعْ

٩٨٤ - وَعَدَمِ التَّقْلِيدِ فِيمَا لَوْ حَكَمَ
قَاضٍ بِهِ بِالنَّقْضِ حُكْمُهُ يُؤَمِّمُ

٩٨٥ - أَمَّا التَّمَذُّبُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ
فَصُنْعٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مُبْجَلٍ

٩٨٦ - كَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالطُّحَاوِي
وَابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ ذِي الْفَتَاوِي

٩٨٧ - إِنْ يَنْتَقِلْ لِغَرَضٍ صَاحِبِ
كَكُونِهِ سَهْلًا أَوْ التَّرْجِيحِ

٩٨٨ - وَذُمَّ مَنْ نَوَى الدَّنَا بِالْقَنَاسِ
عَلَى مُهَاجِرٍ لَأَمِّ قَنَاسِ

٩٨٩ - وَإِنْ عَنِ الْقَضَايَيْنِ قَدْ تَجَرَّدَا
مَنْ عَمَّ فَلْتُبَخْ لَهُ مَا قَصَّدا

٩٩٠ - ثُمَّ التَّزَامُ مَذْهَبٌ قَدْ ذُكِرَا
صِحَّةُ فَرَضِهِ عَلَى مَنْ قَصَّرا

٩٩١ - وَالْمُجْمَعُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ
وَقَفُّوْا غَيْرَهَا الْجَمِيعُ مَنَعَةُ

٩٩٢ - حَتَّى يَجِيءَ الْفَاطِمِي الْمُجَدِّدُ
دِينَ الْهُدَى لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ

٩٩٣ - أَتَهَيْتُ مَا جَمَعَهُ اجْتِهَادِي
وَضَرَبِي الْأَغْوَارَ مَعَ الْأَنْجَادِ

٩٩٤ - مِمَّا أَفَادَنِيهِ دَرْسُ الْبَرَّةِ
مِمَّا انْطَوَتْ عَلَيْهِ كُتُبُ الْمَهَرَةِ

٩٩٥ - كَالشَّرْحِ لِلتَّنْقِيحِ وَالتَّنْقِيحِ
وَالْجَمْعِ وَالْآيَاتِ وَالتَّلْوِيحِ

٩٩٦ - مُطَالَعاً لِابْنِ حُلُولِ اللَّامِعَا
مَعَ حَوَاشٍ تُغْجِبُ الْمُطَالِعَا

٩٩٧ - فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْمَجْزِلِ
الْمَانِحِ الْفَضْلَ لَنَا الْمُكْمِلِ

٩٩٨ - لِنَعْمٍ عَنْهَا يَكِلُ الْعَدُّ
لَوْ كَانَ مَا فِي الْأَرْضِ لِي يَمُدُّ

٩٩٩ - ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ
عَلَى الَّذِي أَنْجَلَنِي بِهِ الظَّلَامُ

١٠٠٠ - مُحَمَّدٍ الَّذِي سَمَا عَلَى السَّمَاءِ
وَأَهْلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا الْأَرْضُ سَمَا

١٠٠١ - أسأله الحُسْنَى وزَيْدًا والرُّضَى
واللُّطْفَ بي في كُلِّ أَمْرٍ قَدْ قَضَى

تم بحمد الله

أَلْفٌ وَبَيْتٌ عَدَدُ المِرَاقِي
لَيْسَ بِسَافِلٍ وَلَا بِرَاقِي

الفهرس

<u>رقم الأبيات</u>	<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٥		مقدمة المحقق
٧	١٥ - ١	مقدمة المؤلف
٩	١٢٣ - ١٦	(١) كتاب أصول الفقه
٢١	١٣٣ - ١٢٤	(٢) كتاب القرآن ومباحث الأقوال
٢٢	١٧٢ - ١٣٤	فصل المنطوق والمفهوم
٢٧	١٨٦ - ١٧٣	فصل في الاشتقاق
٢٨	١٩٣ - ١٨٧	فصل في الترادف
٢٨	١٩٨ - ١٩٤	فصل المشترك
٢٠	٢٠٢ - ١٩٩	فصل الحقيقة
٣٠	٢٢٣ - ٢٠٣	فصل المجاز
٣٣	٢٢٧ - ٢٢٤	فصل المعرب
٣٣	٢٣٥ - ٢٢٨	فصل الكناية والتعريض
٣٤	٣١٧ - ٢٣٦	فصل الأمر
٤٤	٣٢٣ - ٣١٨	فصل الواجب الموسع
٤٤	٣٣٩ - ٣٢٤	فصل ذو الكفاية
٤٦	٣٤٩ - ٣٤٠	فصل النهي
٤٧	٣٧٨ - ٣٥٠	فصل العام

الموضوع	رقم الأبيات	رقم الصفحة
عدم العموم فيه أصح	٣٧٩ - ٣٨١	٥١
تخصيص	٣٨٢ - ٣٩٣	٥١
تخصيص المتصل	٣٩٤ - ٤٢٢	٥٣
تخصيص المنفصل	٤٢٣ - ٤٣١	٥٦
تقييد والمطلق	٤٣٢ - ٤٤٠	٥٧
ويل والمحكم والمجمل	٤٤١ - ٤٥٣	٥٨
ان	٤٥٤ - ٤٦٥	٦٠
نسخ	٤٦٦ - ٤٨٩	٦١
السنة	٤٩٠ - ٥٩١	٦٤
كيفية رواية الصحابي	٥٩٢ - ٥٩٥	٧٥
كيفية رواية غير الصحابي	٥٩٦ - ٦٠٢	٧٦
كتاب الاجماع	٦٠٣ - ٦٣٠	٧٧
(٥) كتاب القياس	٦٣١ - ٦٣٨	٨٠
فصل أركان القياس	٦٣٩ - ٦٥٢	٨١
فصل الفرع	٦٥٣ - ٦٦٠	٨٢
فصل العلة	٦٦١ - ٦٨٠	٨٣
فصل مسالك العلة	٦٨١ - ٧٣٧	٨٦
فصل الشبه	٧٣٨ - ٧٤٤	٩١
فصل الدوران الوجودي والعدمي	٧٤٥ - ٧٤٨	٩٣
فصل الدوران الوجودي وهو الطرد	٧٤٩ - ٧٥٣	٩٤
فصل تنقيح المناط	٧٥٤ - ٧٦١	٩٤

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الأبيات</u>
فصل القوادح	٧٦٢ - ٨٠٩
فصل خاتمة	٨١٠ - ٨١٨
(٦) كتاب الاستدلال	٨١٩ - ٨٥٠
(٧) كتاب التعادل والتراجيح	٨٥١ - ٨٧٢
الترجيح باعتبار حال الراوي	٨٧٣ - ٨٨٣
الترجيح باعتبار حال المروي	٨٨٤ - ٨٩٦
الترجيح باعتبار المدلول	٨٩٧ - ٩٠١
ترجيح الاجماعات	٩٠٢ - ٩٠٣
ترجيح الأقيسة والحدود	٩٠٤ - ٩١٦
(٨) كتاب الاجتهاد في الفروع	٩١٧ - ٩٥٥
فصل في التقليد في الفروع	٩٥٦ - ١٠٠١